موقف بريطانيا من إعادة احتلال ألمانيا منطقة الراين ١٩٣٦

المدرس الدكتور
نوفل كاظم مهوس
جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية

موقف بريطانيا من إعادة احتلال ألمانيا منطقة الراين ١٩٣٦

المدرس الدكتور
نوفل كاظم مهوس
جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة :

يهتم هذا البحث بدراسة موقف بريطانيا من إعادة احتلال ألمانيا لمنطقة الراين سنة ١٩٣٦ ، الأمر الذي اقتضى توضيح الأهمية الإستراتجية لمنطقة الراين في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء قرار هتلر في ١٠ آذار ١٩٣٥ بشان إعادة تسليح القوات الألمانية ، وتوفر القناعة لدية بضرورة اتخاذ قراره بإعادة احتلال منطقة الراين في ٧ آذار ١٩٣٦ . ثم دراسة موقف الدول الأوربية ، لاسيما موقف بريطانيا ، من هذا القرار . وكيف كان لموقف الدول الأوربية المعتدل حيال ألمانيا الأثر البالغ في الأوضاع الدولية وقيام الحرب العالمية الثانية .

التمهيد :

كانت السياسة الخارجية الفرنسية في المدة مابين الحربين العالميتين (١٩١٨- ١٩٣٩) تهدف إلى أضعاف قوة ألمانيا ، لدرجة تحول معها دون انبعاث الخطر الألماني من جديد ، وتهديده لسلامة وأمن فرنسا[١] ، لاسيما ان الحرب تكررت في خلال قرن ثلاث مرات (١٨١٥، ١٨٧١، ١٩١٤) وتعرضت فرنسا في كل منها للغزو الألماني[٢].

وكانت الأوساط السياسية في فرنسا ترى إن الضمانات اللازمة لتكون فرنسا في مأمن من الاعتداء الألماني لابد إن تؤدي إلى إضعاف قوة ألمانيا ، وذلك من خلال ضمانات إقليمية بإعادة تخطيط الحدود، وضمانات اقتصادية بإنقاص ثروتها ، وضمانات التسلح بنزع سلاحها لمدة طويلة[٣]. أما الضمان الأخير، فهو احتلال فرنسا الأراضي الألمانية غرب منطقة الراين Rhine Land[٤] ، لفصلها سياسياً عن ألمانيا[٥].

لذلك كان جورج كليمنصو Georges Clemehceau[٦] ، رئيس وزراء فرنسا، في اجتماعات مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩، أشد تمسكاً بضرورة أن تحصل فرنسا على ضمانات دولية ، تؤمن بها أمنها وسلامتها بالنسبة لألمانيا[٧] ، لاسيما إن كليمنصو كان ينظر بتشاؤم إلى ألمانيا ، فقد أعلن ((إن الخطر الكبير الذي يهدد فرنسا هو الخطر الألماني))[٨]. لقد كان كليمنصو يدافع بقوة – باسم الأمن القومي الفرنسي – عن وسائل ضمان أمن فرنسا ، لاسيما بالاحتلال الدائم لمنطقة الراين، ففي خلال مناقشات مؤتمر الصلح، قال ((لقد كان الاندفاع نحو الراين من تقاليد أسلافنا))[٩].

غير إن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[١٠]، عارضتا بقوة مطامع فرنسا في الأراضي الألمانية، لأن اقتطاع الأراضي من ألمانيا معناه بذر بذور حرب مقبلة[١١].

وبعد جدل كبير، توصل المؤتمرون في ٢٨ آذار١٩١٩ إلى تسوية تتعلق بمنطقة الراين. وتقضي هذه التسوية ، باحتلال قوات الحلفاء الأراضي الواقعة على الضفة الغربية من نهر الراين، على أن تضيق منطقة الاحتلال هذه بالتدريج كل خمس سنوات ، إذا نفذت ألمانيا بنود معاهدة السلام[١٢] ، وأن ينتهي هذا الاحتلال بعد خمسة عشر عاماً ، على أن تكون هذه المنطقة ومنطقة أخرى على الضفة الشرقية بعرض خمسين كيلومتراً منزوعة السلاح بصورة دائمة[١٣].

يضاف إلى ذلك ، إن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وعدت فرنسا بعقد معاهدة لضمان سلامة فرنسا ، تتعهد بموجبها الدولتان بمساعدة فرنسا في حال اعتداء ألماني مفاجئ عليها ، أو في حال عزم ألمانيا على إعادة تسليح منطقة الراين[١٤]. وبما إن هذا الميثاق تضمن نصاً يقضي بأنه يجب أن يكون موقّعاً من قبل الدول الثلاث ، وان انسحاب أحد الموقّعين يؤدي قانونياً إلى إلغاء الميثاق ، لذا فإن رفض الكونغرس الأميركي التصديق على ميثاق الضمان الذي وعدت به فرنسا[١٥] ، لم يبطل فقط الاتفاقية الأمريكية-الفرنسية ، وإنما أبطل معها الاتفاقية البريطانية-الفرنسية أيضا[١٦] ، وعليه شعرت فرنسا بأنها أغويت إلى قبول التنازل عن منطقة الراين ((جزاء قصاصة من الورق))[١٧].

وعلى العموم ، كانت معاهدة الصلح غاية في القسوة على ألمانيا ، إلى حد الاستحالة في التنفيذ[١٨] ، لاسيما إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في ألمانيا ، كانت تسير من سيئ إلى أسوء، وفي الوقت الذي كانت فيه جمهورية فايمار Weimar Republic [١٩]، تسعى إلى مواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية ، كانت معظم الأحزاب السياسية غير راضية على موقف الحكومة من توقيع معاهدة الصلح. يضاف إلى ذلك ، إن بقاء الأوضاع الاقتصادية قلقة وغير مستقرة ، زاد من تعذر الحياة الاجتماعية الألمانية ، مما أدى إلى حقد وكراهية المواطن الألماني لتلك الحكومة ، لاسيما بعد أن وافقت على معاهدة الصلح[٢٠].

ومع ذلك ، إن أهمية حكومة فايمار تتركز في إنها ساهمت في استقرار الأوضاع الألمانية عند أشكال معينة ، وأصبح من الممكن لشخصية قوية أن تضع برنامجاً تجذب من خلاله أنظار الشعب الألماني إليه ، لاسيما إذا ما تضمن هذا البرنامج معالجة الأوضاع السيئة التي كانت تمر بها ألمانيا[٢١]. فكان أدولف هتلر Adolf Hitler[٢٢]. هو ذلك الزعيم الذي أفاد من كل تلك الأزمات حتى وصل إلى الحكم المطلق [٢٣].

ان أهداف هتلر ضمّنها في كتابه كفاحي Mein Kampf [٢٤] ، وهي ملخص خطة حدودها لم تكن دقيقة ، ولكنها كانت مؤشراً واضحاً على اتجاهه وتستجيب إلى بعض آمال الروح الألمانية، أكد فيها على ضرورة إعادة النظر في معاهدة الصلح ، والدعوة إلى وحدة الشعوب الألمانية ، واحتلال المجال الحيوي Lebensraum[٢٥] خارج حدود بلاده باتجاه الشرق[٢٦]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إن هتلر اعتقد ان تحقيق هذه الأهداف لن يتم إلا عن طريق الحرب[٢٧].

ولم يتريث هتلر طويلاً من أجل وضع برنامجه موضع التنفيذ ، بدءً من تقويض معاهدة الصلح ، ففي ١٤ تشرين الأول ١٩٣٣ انسحب من عصبة الأمم ، ومن مؤتمر نزع السلاح الذي عقدته عصبة الأمم ،

احتجاجاً على الموقف المناوئ لبلاده من قبل الدول الأوربية ، وعلى رأسها فرنسا ، بعد أن رفضت تلك الدول مسألة مساواة ألمانيا في التسلح[٢٨]. وأعلن إن ألمانيا منذ تلك اللحظة سوف لن تحترم التحديد المفروض على أسلحتها. ومن هنا سعى هتلر إلى إعادة تسليح جيشه بسرعة ، وبسرية تامة[٢٩].

وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٤، قام هتلر بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء مع بولندا لمدة عشر سنوات[٣٠]. وبذلك مزق شبكة الأحلاف الدولية ، التي كانت فرنسا قد ضربتها حول ألمانيا، بالاتفاق مع بولندا ودول أوربا الشرقية ، بهدف الحيلولة دون انبعاث الخطر الألماني الذي يتهددها جميعاً[٣١]. كما إن هتلر من خلال هذا الاتفاق اطمأن على الحدود الشرقية لبلاده ، من أجل أن يقوم بالتوسع لمناطق أخرى[٣٢].

وفي ١٠ آذار١٩٣٥، أعلن هتلر ((إن ألمانيا منذ الآن ليس لها أي علاقة أو ارتباط بمعاهدة الصلح ، لاسيما بالنسبة لتلك البنود التي تمنع ألمانيا من إعادة التسلح)) [٣٣]. مبرراً إقدامه على اتخاذ هذا القرار بأن لألمانيا الحق كغيرها من الدول الأوربية في بناء قواتها العسكرية ، وإنها منذ الآن فصاعداً قررت التسلح علانية ، وستعمد إلى بناء قوة جوية، طالما إن مبدأ الحد من الأسلحة – الذي أقر في مقررات مؤتمر الصلح - لم يشمل جميع الدول بدون استثناء ، بل إن تلك الدول عازمة على تعزيز قواتها العسكرية[٣٤]. وبناء على ذلك ، أعاد هتلر العمل بقانون الخدمة العسكرية الإلزامية ، ليلائم التوسع الجديد الذي حدث في الجيش الألماني[٣٥].

وعلى الرغم من إن بريطانيا أرسلت مذكرة احتجاج إلى ألمانيا، على ممارسات هتلر الأخيرة[٣٦] ، إلا إن ذلك كان بتأثير الرأي العام البريطاني ، الذي لم يكن ينظر بعين الارتياح للسياسة الألمانية . والواقع ، إن الحكومة البريطانية كانت تؤكد على ضرورة تشجيع مثل تلك الممارسات ، ذلك إن الأوساط السياسية في بريطانية لم تكن ضد فكرة الاتفاق مع ألمانيا ، وتوجيهها ضد روسيا البلشفية[٣٧]. وقد فضحت الصحف البريطانية مناورات الحكومة البريطانية هذه . إذ كتبت جريدة Daily workers في هذا الوقت تقول ((إن هذه الخطوة الأخيرة من جانب هتلر كانت نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة الانجليزية، تلك السياسة التي ساندت بصورة دائمة خطوات ألمانيا النازية، وخاصة بالنسبة لإعادة تسليح ألمانيا بدافع استغلال هذه القوة ضد الاتحاد السوفييتي))[٣٨].

ومع ذلك ، خشي بعض الساسة البريطانيون من إن القدرات الحربية الألمانية ، ربما يمكن توجيهها ضد دول أوربا الغربية ، لاسيما ضد بريطانيا وفرنسا في اللحظة الأخيرة ، ولهذا وقفوا ضد فكرة التنازلات الكبيرة لألمانيا الهتلرية ، كما أيدوا فكرة زيادة قوة بريطانيا الحربية من أجل استغلالها ضد أهداف ألمانيا غير المتوقعة[٣٩].

ومن جهة أخرى ، عقدت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، مؤتمرا في مدينة ستريزا Stressa الايطالية في ١١ نيسان ١٩٣٥، لإنشاء جبهة موحدة ضد ألمانيا . وقد تعهدت الدول الثلاث على تمسكها باتفاقيات لوكارنو Locarno[٤٠] ، والقيام بمقاومة مشتركة ((للرد بكل الوسائل الخاصة على كل نقض أحادي

الجانب للمعاهدات ، هذا النقض الذي من شأنه أن يجعل سلام أوربا في خطر))[٤١]. ومع ذلك ، إن هذه الدول لم تتخذ أية إجراءات تحول دون تنفيذ هتلر لسياسة التسلح التي بدأها[٤٢].

ولما كانت فرنسا مهددة أكثر من غيرها من إعلان ألمانيا إعادة التسلح ، وبعد أن تأكد لها عدم استعداد كل من بريطانيا وايطاليا للعمل بحزم ضد الخطر الألماني المتصاعد ، فقد سعت إلى توثيق صلاتها السياسية مع روسيا ، لاسيما إن الحكومة الروسية كانت قلقة من إعادة التسلح الألماني[٤٣]. وعليه ، تم توقيع المعاهدة الفرنسية- السوفيتية في ٢ أيار ١٩٣٥ للمساعدة المتبادلة ، وكانت المعاهدة في صميمها تحالفا حربياً ضد ألمانيا[٤٤].

وكان رد فعل هتلر تجاه المعاهدة الفرنسية-السوفيتية ، ان حاول التقرب إلى بريطانيا . وفي هذا الصدد، أكد هتلر لبريطانيا نواياه السلمية من إعادة التسلح ، ورغبته في عقد معاهدة بين بريطانيا وألمانيا من أجل تحديد القوة البحرية الألمانية . وقد أقنع هتلر بريطانيا بأن القوة البحرية الألمانية ستضمن السيادة على بحر البلطيق ، وتكون موجهة ضد الاتحاد السوفيتي[٤٥]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إن بريطانيا كانت ترى في تحديد القوة البحرية الألمانية فرصة تجنبها التنافس البحري مع ألمانيا . وعلى هذا الأساس ، تم توقيع المعاهدة البحرية البريطانية-الألمانية في ١٨ حزيران سنة ١٩٣٥، والتي منحت ألمانيا حق بناء قوة بحرية تساوي ٣٥٪ من مجموع حمولة القوة البحرية البريطانية[٤٦].

وقد أثارت هذه المعاهدة احتجاج فرنسا ، التي وجدت فيها خرقاً صريحاً لمعاهدة الصلح من جانب ألمانيا وبريطانيا ، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الفرنسية- البريطانية[٤٧]. أما هتلر، وبعد أن كسب بريطانيا إلى جانبه ، فقد سعى إلى كسب ايطاليا أيضاً ، ولهذا استغل الاعتداء الايطالي على الحبشة في ١٣ تشرين الأول ١٩٣٥[٤٨] ، الذي باعد بين بريطانيا وفرنسا من جهة وايطاليا من جهة ثانية ، فأيد ايطاليا في تحديها قرارات عصبة الأمم ، وقدم لها المساعدات الاقتصادية، فضمن بذلك ضمها إلى جانبه[٤٩].

الاحتلال الألماني لمنطقة الراين في ٧ آذار ١٩٣٦ :

أسهمت الحرب الايطالية-الحبشية ، والمعاهدة البحرية البريطانية-الألمانية ، والاتفاق الفرنسي-السوفيتي ، في تحطيم جبهة ستريزا . كما شجعت هتلر على المضي قدماً في تحقيق مشاريعه التوسعية في أوربا ، بدءً من احتلال منطقة الراين وإعادة تسليحها. ففي ٧ آذار ١٩٣٦، أعلن هتلر في خطاب ألقاه أمام المجلس النيابي الألماني عن عزمه على إعادة احتلال منطقة الراين ، وفي الليلة ذاتها دخلت القوات الألمانية هذه المنطقة[٥٠].

وفي اليوم نفسه ، أرسل هتلر مذكرة إلى كل من فرنسا وبلجيكا[٥١] ، أوضح فيها الأسباب الكامنة وراء احتلال ألمانيا لمنطقة الراين ، وهي إن فرنسا خالفت بنود اتفاقات لوكارنو، التي التزمت بموجبها باستعمال القوة ضد ألمانيا إلا في حال هجومها ضد تشيكوسلوفاكيا أو بولونيا . أما وقد التزمت فرنسا بموجب اتفاقاتها مع الاتحاد السوفيتي باستعمال القوة ضد ألمانيا إذا هاجمت روسيا ، وبوصفه تحالفاً عسكرياً

موجها ضد ألمانيا ، فإن ذلك لا ينسجم مع التزامات فرنسا المنبثقة من اتفاقات لوكارنو. ولذلك ، إن ألمانيا منذ الآن ليس لها أي علاقة أو ارتباط بهذه الاتفاقيات، ((وبما إن لكل أمة الحق في الدفاع عن حدودها ضد أي اعتداء خارجي ، وضمان إمكانيات الدفاع عنها ، فإن ألمانيا استعادت اليوم السيادة الكاملة على منطقة الراين المنزوعة السلاح))[٥٢].

وتضمنت المذكرة فضلا عن ذلك ، التأكيد على الطبيعة الدفاعية للإجراءات التي اتخذتها ألمانيا، وتمسّك الأخيرة الثابت بصيانة الأمن والسلام في أوربا، واستعدادها لتوقيع اتفاقيات جديدة مع كل من فرنسا وبلجيكا، على أساس المقترحات التالية[٥٣] :

١. استعداد ألمانيا للتفاوض مع كل من فرنسا وبلجيكا ، فيما يتعلق بإنشاء منطقة منزوعة السلاح على كلا الجانبين ، على أن توافق ألمانيا مسبقاً على أية مقترحات تتعلق بطبيعة المسالة على أساس من المساواة التامة.
٢. تقترح ألمانيا لضمان قدسية وعدم انتهاك الحدود الغربية ، عقد اتفاقية عدم اعتداء بين ألمانيا وفرنسا وبلجيكا لمدة ٢٥ عاما.
٣. ترغب ألمانيا بدعوة كل من بريطانيا وايطاليا إلى توقيع هذه المعاهدة ، بوصفها دولا ضامنة.
٤. توافق ألمانيا على دخول هولندا في المعاهدة إذا ما رغبت الأخيرة في ذلك ، وإذا ما رأت الإطراف الأخرى الموقعة على المعاهدة انه أمر مناسب.
٥. إن ألمانيا على استعداد لتقوية هذه الاتفاقيات الأمنية بين القوى الغربية ، وأن تعقد حلفا جويا لمنع خطر أي هجوم جوي مفاجئ[٥٤].
٦. إن ألمانيا على استعداد للتفاوض مع الدول التي تحدها من الشرق ، فيما يتعلق بعقد معاهدة عدم اعتداء مماثلة لتلك التي عقدتها مع بولندا ، ولأن الحكومة اللتوانية قامت في الأشهر القليلة الماضية بتعديل موقفها تجاه مقاطعة ميمل Memel [٥٥] بشكل واضح ، فإن الحكومة الألمانية تسحب الاستثناء الذي وضعته تجاه لتوانيا وتعلن استعدادها لتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع لتوانيا شرط ضمان وحدة مقاطعة ميمل بصورة جدية.
٧. إن ألمانيا بعد أن حققت مساواتها في الحقوق ، واستعادت سيادتها المطلقة على منطقة الراين الألمانية ، ترى إن السبب الرئيس لانسحابها من عصبة الأمم قد زال . وعليه ، فإنها ترغب في العودة إلى عصبة الأمم ، على أن يتم توضيح مسألة المساواة في الحقوق الاستعمارية، ومسألة فصل ميثاق عصبة الأمم عن إطار معاهدة الصلح من خلال مفاوضات جدية.

ردود الفعل الأولية لبريطانيا من الأزمة :

إن إقدام ألمانيا على خرق الاتفاقات الدولية بشكل عام ، واتفاقات لوكارنو بشكل خاص ، على أثر احتلال منطقة الراين وإعادة تسليحها ، أثار استياء الدول الأوربية . ففي غضون ذلك ، بعث السفير

البريطاني في برلين فيبس E. Phipps.إلى وزير خارجية بريطانية أنتوني إيدن Anthony Eden[٥٦] تقريراً أشار فيه إلى أهم ما تضمنته مقابلته مع القائد العام لسلاح الطيران الألماني هيرمان غورينغ Hermann Goering [٥٧] ، إذ أعرب فيبس خلال هذه المقابلة عن أسف الحكومة البريطانية حيال إقدام ألمانيا على خرق اتفاقات لوكارنو، التي وقعتها بمحض إرادتها ، واعترف بها هتلر بنفسه مرات عديدة[٥٨]. ومن جانبه ، أعرب غورينغ لفيبس عن الأسباب الكامنة وراء إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين ، وأكد على إن بلاده على استعداد للتفاوض فوراً مع كل من فرنسا وبلجيكا حول المنطقة المنزوعة السلاح المشتركة ، وكما هو مصرح به في المذكرة الألمانية، وفي ظل ظروف من المساواة التامة، ولكن فيبس كان يعتقد من جانبه بعدم جدوى مثل هذا الاتفاق بعد هذا الانتهاك الأحادي الجانب من قبل ألمانيا ، وبين أنه كان يجب اللجوء إلى بعض الإجراءات التحكمية بشأن منطقة الراين كطرائق وحيدة من أجل التوصل إلى تسوية مع فرنسا[٥٩].

وفي هذه الأثناء بدأت بريطانيا تهتم بما يحدث في كل من بلجيكا وفرنسا ، لاسيما إن بلجيكا تلقت أنباء احتلال ألمانيا لمنطقة الراين وإعادة تسليحها باستياء كبير. وعلى الرغم من إن وزارة الدفاع البلجيكية لم تقم بإصدار أية أوامر عسكرية بالتحرك ضد ألمانيا ، إلا أنها أمرت القيادة العليا للجيش بالبقاء على أهبة الاستعداد ، وإيقاف كل الإجازات الاعتيادية للقوات العسكرية على الحدود مع ألمانيا، فضلاً عن استدعاء كل المتمتعين بالإجازات من هذه القوات . يضاف إلى ذلك، إن الحكومة البلجيكية أبلغت السفير الألماني في بلجيكا بجاور Dr. C. Brauer عندما سلمها المذكرة الألمانية ، بأنها تستنكر بشدة الاحتلال الألماني لمنطقة الراين . وقد أكد بجاور من جانبه بأن بلاده ليس لديها أية شكوى ضد بلجيكا في إطار اتفاقات لوكارنو . ومن جهة أخرى ، أوضحت الحكومة البلجيكية للسفير البريطاني في بلجيكا أوفي .E Ovey بأن أعضاء الحكومة متلهفون جداً لمعرفة رأي كل من بريطانيا وفرنسا حيال الأوضاع القائمة[٦٠].

أما بالنسبة لفرنسا ، وبوصفها الدولة المتضررة الأولى من انبعاث الخطر الألماني ، فقد استدعى إيدن السفير الفرنسي في بريطانيا ألبرت Albert في ٧ آذار. وقد تركزت المحادثات بينهما على الحالة الدولية المقلقة ، التي تواجهها كل من بريطانيا وفرنسا ، بعد أن أقدمت ألمانيا على إعادة احتلال منطقة الراين . وفي بداية المقابلة، أعرب أيدن عن استياء حكومته حيال دخول القوات الألمانية منطقة الراين منزوعة السلاح ، وعدَّ التنصل الألماني الأحادي الجانب من اتفاقات لوكارنو، التي طالما صرح هتلر بنفسه بأنها اتفاقات تم التوقيع عليها بجدية تامة ، أمراً يبعث على الأسى ، وأكد بأنه سبق وأن أخبر السفير الألماني في لندن بالشيء نفسه ، عندما التقى به في صباح اليوم نفسه . كذلك فقد بين إيدن راية حول أهم ما لفت انتباهه في المذكرة الألمانية، وهي نقطتين مهمتين تتطلب –من وجهة نظره– اهتماماً شديداً من قبل الدول

الموقّعة على اتفاقات لوكارنو ، النقطة الأولى هي إن ألمانيا عرضت بدل هذه الاتفاقات عقد معاهدات عدم اعتداء بين ألمانيا وفرنسا من جهة وألمانيا وبلجيكا وحتى هولندا من جهة أخرى، وبضمان كل من بريطانيا وايطاليا . إما النقطة الثانية ، فهي عودة ألمانيا إلى عصبة الأمم . وأشار ألبرت من جانبه إلى الموقف المتأزم جدا ، والذي تسببت به الحكومة الألمانية، ليس بتنصلها من اتفاقات لوكارنو وحسب ، بل بإرسالها قواتها المسلحة إلى منطقة الراين ، في الوقت الذي لم تلجأ فيه إلى التفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو، وإنما تم وضع تلك الدول أمام الأمر الواقع ، وصرح ألبرت من جهته بأن الحكومة الفرنسية سبق وأن عرضت الرجوع بالمسألة إلى اتخاذ إجراءات خاصة تنسجم مع المعاهدة الفرنسية-السوفيتية من جهة ، واتفاقات لوكارنو من جهة أخرى . وقد أكد إيدن لألبرت بأنه سبق وأن لفت انتباه السفير الألماني في لندن لهذه النتيجة ، وما سيتمخض عن التحرك الألماني إزاء منطقة الراين من ردود فعل لا يمكن التنبؤ بحيثياتها(٦١).

لقد أظهرت هذه المقابلة ، إن ردود الفعل الأولية لبريطانيا تجاه مسألة الراين ، اختصرت على الاحتجاجات فقط ، وبينت إن بريطانيا أشد تمسكاً بضرورة تسوية هذه المسألة ، عن طريق المفاوضات بين ألمانيا من جهة والدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو من جهة أخرى ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال محاولة إيدن التأكيد على ضرورة الاهتمام الشديد من قبل تلك الدول بالمقترحات الواردة في المذكرة الألمانية ، لاسيما تلك التي تتعلق بعقد اتفاقات عدم اعتداء بين كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، وبضمان كل من بريطانيا وايطاليا ، وعودة ألمانيا إلى عصبة الأمم . وبدا واضحا إن إيدن أراد اعتماد المقترحات الألمانية من أجل إيجاد نظام جديد يكون أكثر فاعلية لصيانة السلام والأمن في أوربا.

فضلاً عن ذلك ، أظهرت تلك المقابلة لأيدن إن فرنسا لم تقدم على القيام بأي شيء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع ، قبل أن يتم التشاور مع الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو، على الرغم من إن هناك ردود فعل قوية من جانب الرأي العام الفرنسي إزاء الاحتلال الألماني لمنطقة الراين(٦٢).

ولعل مما يدلل على ذلك ، أنة خلال المحدثات التي عقدها السفير البريطاني في باريس كلارك G. Clark مع وزير خارجية فرنسا فلاندن Pierre-Etienne Flandin في ٧ آذار ، فعلى الرغم من إن الأخير شجب خرق ألمانيا لاتفاقات لوكارنو على اثر احتلالها منطقة الراين ، إلا انه أكد على ضرورة التعامل مع هذه المسألة على أساس من ((الهدوء والتعقل)) . وبين إن الحكومة الألمانية صرحت لسفير فرنسا في برلين ، بأن الاحتلال الألماني لمنطقة الراين سيكون رمزياً فقط ، ولكنة عدً تلك التصريحات تفتقر للمصداقية ، لأن وزارة الدفاع الفرنسية أكدت على أن القوات الألمانية التي دخلت منطقة الراين ما زالت في تزايد مستمر. فقد تم إرسال ١٩ كتيبة مشاة و١٣ مجموعة دي آرتيلي Group D'artilleris، وسترسل تعزيزات عسكرية أخرى في الأيام القادمة، هذا بالإضافة إلى ٣٠ إلف جندي ألماني موجودين مسبقاً في

المنطقة ، وأكد فلاندن بأن الحكومة الفرنسية ليس لديها الرغبة في هذه الظروف باتخاذ موقف منفرد ضد ألمانيا ، وعليه فقد اقترح إجراء مناقشات عاجلة في باريس في ٩ آذار ، بين الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ، من أجل الاتفاق على خطة عمل جماعي حيال مسألة الراين ، لكي تقدم أمام مجلس عصبة الأمم في ١٠ آذار . وفي هذا الصدد كان فلاندن يأمل استلام موافقة الحكومة البلجيكية على المقترحات التي قدمها لها في ٧ آذار حول اشتراك كل من فرنسا وبلجيكا - كونهما الدولتان الأكثر تعلقاً بالمسألة - في نقل حقيقة الانتهاك الألماني إلى مجلس عصبة الأمم(٦٣).

وأعاد كلارك من جهته ، تأكيد بلاده على ضرورة الاهتمام الشديد من قبل الحكومة الفرنسية ، بالمقترحات الواردة في المذكرة الألمانية ، فأجاب فلاندن بأنه يدرك تماماً أهمية العرض الألماني المقابل . ولكن بالنسبة لفرنسا ، فإن الفقرة الأولى من المقترحات الواردة في نهاية المذكرة ، بأن تكون هناك منطقة متبادلة منزوعة السلاح ، قد تبدو ((لعبة عادلة)) ، ولكن من الصعوبة بمكان الاتفاق على تحقيق ذلك ، لأن ألمانيا على معرفة تامة، بأن من المستحيل على كل من فرنسا وبلجيكا أن ينسفا نظام الأعمال الدفاعية على الحدود الألمانية(٦٤) ، الذي تم الانتهاء من بنائه في السنة الماضية . وأضاف فلاندن إن الاحتلال الألماني لمنطقة الراين وإعادة تسليحها ، جعل حالة فرنسا الإستراتيجية أصعب من السابق ، حيث تحتاج الآن إلى ٢٥٠ ألف جندي لتأمين حدودها من جهة الشرق مع ألمانيا في الوقت الذي تبقى فيه حدودها من جهة الغرب والجنوب عرضة لأي هجوم ألماني(٦٥).

واختتم فلاندن حديثه قائلا بأن فرنسا عموماً لا تعارض إجراء مفاوضات مع ألمانيا ، وإن لم يكن هناك ثقة كافية بالوعود الألمانية . ولكن في الوقت نفسه ، أكد على إن فرنسا ترفض التفاوض تحت تهديد خطر إعادة ألمانيا تسليح منطقة الراين ، وتهديد الأمن الفرنسي(٦٦).

وفي هذه الأثناء ، وافقت الحكومة البلجيكية على المقترحات الفرنسية - الأنفة الذكر، كما أكدت على تمسكها الشديد بضرورة التعامل بهدوء مع الأوضاع القائمة ، لغاية إعلان عصبة الأمم قرارها فيما إذا كانت ألمانيا قد خرقت الاتفاقات الدولية(٦٧) . وعلى الرغم من إن الحكومة الفرنسية حرصت على التعامل مع مسألة الراين ، على أساس من الحيطة وعدم الاندفاع ، إلا أنها في الوقت نفسه كانت على استعداد للدفاع عن نفسها ، فقد أصدرت وزارة الدفاع الفرنسية الأوامر لرئاسة أركان الحرب بوقف الإجازات في الجيش استعداداً لأي طارئ ، وتعزيز التحصينات وحشد الجنود على الحدود الشرقية مع ألمانيا . ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة الفرنسية تسعى لإقناع عصبة الأمم على اتخاذ إجراءات تتعلق بفرض عقوبات مالية واقتصادية على ألمانيا ، وذلك تنفيذاً للفقرة ١٦(٦٨) من ميثاق عصبة الأمم(٦٩).

لقد بدا واضحا ، إن فرنسا كانت على استعداد للدخول في حرب ضد ألمانيا ، في حال إن حصلت على الدعم العسكري من قبل الدول الأعضاء في عصبة الأمم بشكل عام ، والدول الموقعة على اتفاقات

لوكارنو ، لاسيما بريطانيا بشكل خاص . وعلى الرغم من إن بريطانيا كانت متفقة مع وجهة نظر فرنسا بأن الخطر الأكبر على السلام في أوربا يكمن في الروح العسكرية الألمانية ، وأنه يجب الحيلولة دون انبعاث الخطر الألماني من جديد ، إلا إن بريطانيا كانت غير مستعدة لتأييد فرنسا بقوة السلاح ضد ألمانيا(٧٠). فما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك ؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد من الإشارة إلى محددات السياسة البريطانية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وعلى النحو التالي :

لقد ظلت بريطانيا ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ، تتبع سياسة تجنبها قيام حرب في القارة الأوربية ، ذلك إن طبيعة الصراع في تلك الحرب، أنهك موارد بريطانيا المادية والبشرية إلى حد كبير. فقد استهلكت الموارد الرأسمالية أسرع من السابق ، وازداد عدد الضحايا ، وشهدت المدن نقصا حادا في المواد الغذائية والوقود والسلع الأخرى(٧١). ولذلك ، ساد بين أوساط الرأي العام البريطاني شعورا واضح بالسأم من خوض حرب جديدة في أوربا(٧٢). وكان لذلك الشعور – بدون أدنى شك - تأثير عميق على المواقف السياسية البريطانية تجاه القضايا الدولية ، في الفترة التي أعقبت الحرب ((بأنه يجب أن لا يسمح بتكرار ما حدث))(٧٣).

وكانت السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب ، أشد اهتماماً بالقضايا الاقتصادية منها بالقضايا السياسية ، فقد رأت أن عودة بريطانيا بأسرع وقت ممكن إلى نشاطها الاقتصادي المعتاد كمركز تجاري ومالي في العالم مسألة أساسية لقوة بريطانيا. وعلى هذا ، عملت بريطانيا على إعادة تأهيل ألمانيا مرة أخرى ، كونها واحدة من أهم مراكز التضخم الاقتصادي في العالم(٧٤).

يضاف إلى ذلك ، إن السياسة الخارجية البريطانية، كانت تعلق دوماً أهمية كبيرة على تأمين التوازن بين القوى الأوربية(٧٥) ، أي الحيلولة دون هيمنة دولة أو معسكر واحد على أوربا ، لاسيما إن الأوساط السياسية في بريطانيا ، ترى إن التوازن الأوربي أمر أعظم خطورة وأهمية للمصلحة القومية البريطانية ، من حيث تأمين سلامة الجزر البريطانية من جهة ، وتأمين المواصلات التجارية من جهة أخرى(٧٦) . وعلى هذا الأساس ، كانت بريطانيا بعد الحرب أشد تمسكاً بضرورة عدم تدمير ألمانيا ، لأنه إذا ما دمرت ألمانيا ، فإن ذلك سيؤدي إلى تفوق وهيمنة فرنسا على أوربا . فمنذ سنة ١٩١٩، كانت الأوساط السياسية في بريطانيا ترى إن فرنسا لم يعد لها ما يعادلها في القارة ، لاسيما منذ هزيمة ألمانيا(٧٧).

وفضلا عن ذلك ، كانت مصالح بريطانيا السياسية تقتضي أن تكون ألمانيا مسالمة راضية، لئلا تخاطر – إذا دفعت لذلك - فتتجه أنظارها إلى روسيا ، وفي الوقت الذي تريد فيه بريطانيا محاباة ألمانيا للحيلولة دون انتشار الشيوعية باتجاه أوربا الغربية(٧٨) ، لاسيما بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧، وتأسيس حكم شيوعي فيها مناوئ للأنظمة الرأسمالية في أوربا(٧٩).

ويمكن إضافة عوامل أخرى ، حالت دون اتخاذ بريطانيا عملاً مشتركاً مع فرنسا للحيلولة دون ضم ألمانيا لمنطقة الراين وإعادة تسليحها ، وهي إن بريطانيا كانت واقعة تحت إغراء ما أعربت عنه ألمانيا من

رغبتها ، في توطيد العلاقات الألمانية- البريطانية من جهة ، وتنفيذ برنامج عمل للسلام اقترحته على الدول الأوربية من جهة أخرى ، فعندما زار السفير الألماني في لندن وزير خارجية بريطانيا أيدن ، أكد السفير على إن بلاده وافقت على المقترحات البريطانية، المتعلقة بتحديد عمر السفن الحربية الألمانية، وإنها على استعداد لعقد معاهدة بحرية بريطانية- ألمانية جديدة في ١ كانون الثاني ١٩٣٧. كما أكد على إن بلاده على استعداد أيضاً لعقد معاهدة جوية بريطانية-ألمانية ، تحدد قوة الأسطول الجوي الألماني بالنسبة لقوة الأسطول الجوي البريطاني . ومن جهة أخرى ، أعرب السفير عن رغبة ألمانيا في العودة إلى عصبة الأمم دون قيد أو شرط ، وإن كانت الحكومة الألمانية تأمل ، أن يتم فصل ميثاق عصبة الأمم عن معاهدة الصلح في وقت لاحق ، وأن يتم منح ألمانيا قدراً من الرضا فيما يتعلق بمسألة المستعمرات(٨٠).

ومن هنا ، كان إيدن يرى إن على الحكومة البريطانية التعامل باهتمام كبير، مع المقترحات التي أعرب عنها السفير الألماني ، لاسيما تلك التي تتعلق بموقف ألمانيا من عصبة الأمم ، وذلك لأن السياسة الخارجية البريطانية تستند على عصبة الأمم ، لصيانة السلام والأمن الدوليين ، وان ألمانيا ترغب بالاشتراك في مثل هذه السياسة . وعلى الرغم من ذلك أعرب أيدن للسفير الألماني عن أسف بلاده ، حيال إقدام ألمانيا على خرق اتفاقات لوكارنو، التي وقّعتها بمحض إرادتها . وأكد على إن تمسك الحكومة الألمانية بموقفها من خرق المعاهدة الفرنسية-السوفيتية لتلك الاتفاقات مسبقاً ، كان يتطلب اللجوء للتحكيم الملائم للتوصل لتسوية مرضية(٨١).

ويتضح مما تقدم ، إن أيدن كانت لديه رؤية واضحة بشأن مسألة الراين ، وهي إن الحفاظ على السلام في أوربا ، والمصلحة القومية البريطانية ، تقتضي الحفاظ على سير العلاقات البريطانية-الألمانية بشكل طبيعي. وعلى هذا الأساس ، إن احتمال التعاون العسكري البريطاني-الفرنسي للوقوف بوجه ألمانيا كان مستحيلاً.

ومما تجدر إليه الإشارة ، إن بولندا عملت خلال هذه المدة على الاتصال بالحكومة الفرنسية ، من أجل تنسيق تعاون بولندي- فرنسي مشترك ضد ألمانيا . ويعود السبب في ذلك إلى إن الحكومة البولندية كانت تنظر إلى إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين بمثابة اختبار قام به هتلر، لمعرفة ردود فعل أوربا الغربية ، ومدى فاعلية التحالف البولندي- الفرنسي سنة ١٩٢١(٨٢). ولذا، استدعى وزير خارجية بولندا جوزيف بيك Jozef Beck السفير الفرنسي في وارشو ليون نوئيلM. Leon Noel ، وأبلغه إن الحكومة البولندية ترغب في البقاء على اتصال وثيق مع الحكومة الفرنسية في هذه اللحظة الحرجة ، وإنها على استعداد لاتخاذ أية إجراءات تنسجم مع معاهدة التحالف بين البلدين. ومن جهة أخرى ، أكد بيك على إن معاهدة التحالف البولندي- الألماني هي مجرد معاهدة De Ban Voisinase ، ولا تتعدى إلى أمور السياسة الخارجية(٨٣).

وفي غضون ذلك ، استمرت الحكومة الفرنسية باتخاذ الاحترازات العسكرية على الحدود الفرنسية-الألمانية تحسباً لأي طارئ ، لاسيما إن وزارة الدفاع الفرنسية أكدت في ٨ آذار ، إن عدد القوات الألمانية

التي دخلت فعلاً منطقة الراين بلغ ٧٠ ألف جندي[٨٤]. أما بالنسبة للموقف البلجيكي، فعلى الرغم من إن بلجيكا استنكرت بشدة إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين ، غير أنها أكدت على تمسكها الشديد بضرورة اعتماد الوسائل السلمية لحل الأزمة ، بهدف صيانة السلام في أوربا . وعلى هذا الأساس ، كانت الحكومة البلجيكية على استعداد لقبول المقترحات الواردة في المذكرة الألمانية ، لاسيما تلك التي تهدف إلى صيانة أمن بلجيكا[٨٥].

محددات السياسة البريطانية حيال التعامل مع مسألة الراين :

وبينما كانت تلك الأحداث تجري في كل من فرنسا وبلجيكا ، قدم أيدن مذكرة مهمة إلى مجلس الوزراء البريطاني في ٨ آذار، حدد فيها الخطوط العامة للسياسة البريطانية في التعامل مع مسألة الراين ، لصيانة السلام في أوربا من جهة ، والحفاظ على المصلحة القومية البريطانية من جهة أخرى وتتضمن مذكرة أيدن ثلاثة محاور رئيسة :

المحور الأول

المذكرة الألمانية في ٧ آذار.

أوضح أيدن في مذكرته إن تنصل ألمانيا من اتفاقات لوكارنو ، على أساس إن المعاهدة الفرنسية-السوفيتية في ٢ أيار ١٩٣٥ تخالف بنود هذه الاتفاقات ، لا يمكن أن يبرر إقدام ألمانيا على خرق الاتفاقات الدولية ، لاسيما إن كل من بريطانيا وايطاليا وبلجيكا ، أعربت في أيار سنة ١٩٣٥ عن اتفاقها مع وجهة نظر فرنسا ، بعدم وجود أي تعارض بين المعاهدة الفرنسية-السوفيتية واتفاقات لوكارنو. وأضاف إن ألمانيا لم تلجأ إلى اعتماد المفاوضات في تسوية هذه المسألة ، وبما ينسجم مع الفقرة ((٣)) من اتفاقات لوكارنو[٨٦]، وهي التي صرح فلاندن برغبته في تبنيها . وعلى هذا الأساس ، أكد إيدن على إن الألمان انتهكوا التزاماتهم في اتفاقات لوكارنو ، واستندوا بتنصلهم من الاتفاقات على قراراهم الأحادي الجانب هذا[٨٧].

وفيما يتعلق بإقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين وإعادة تسليحها ، فقد شدد آيدن التأكيد على ضرورة اعتماد الوسائل السلمية من قبل الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو كطرائق وحيدة في حل هذه الأزمة ، بل انه كان على استعداد لتقديم تنازلات لألمانيا عن منطقة الراين ، ولكن ضمن شروط تساعد على تعزيز السلام في أوربا ، وتحافظ على المصلحة القومية البريطانية ، وفي هذا الصدد ، قال ((إن من غير المرغوب فيه أن نتبنى موقفاً نضطر معه أما إلى القتال من أجل منطقة الراين ، أو نتخلى عنها للاحتلال الألماني ، فيكون من الأفضل لبريطانيا العظمى وفرنسا، الدخول في مفاوضات مع الحكومة الألمانية، للتخلي عن حقوقنا في المنطقة ولكن وفق شروط))[٨٨].

لقد كان آيدن يعتقد بإمكانية استغلال مسألة الراين للمساومة في المفاوضات مع الحكومة الألمانية ، بهدف التوصل إلى عقد معاهدة جوية مع ألمانيا ، تحدد قوة الأسطول الجوي ألاماني بالنسبة لقوة أسطول الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ، بل إن آيدن من أجل عقد هذه المعاهدة، كان على استعداد لتقديم

تنازل عن منطقة الراين لألمانيا ، حتى من قبل أن تقدم الأخيرة على احتلالها ، فقد قال ((إن إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين ، حرمنا من إمكانية تقديم تنازل لهتلر، كنا ربما استخدمناه للمساومة المفيدة في مفاوضاتنا العامة مع ألمانيا ، وهو أمر كان بأيدينا للمبادرة ، مثل هذه المفاوضات الآن حتمية ، ولكننا سندخلها بخسارة بعد أن فقدنا نقطة المساومة التي أشرت إليها آنفاً))[٨٩].

ومن جهة أخرى ، أكد آيدن على إن الوضع الدولي لعب دوراً أساسياً في تهيئة الظروف الملائمة لهتلر، في المضي قدماً في تنفيذ قراره القاضي باحتلال منطقة الراين وإعادة تسليحها ، ولم تثنه آراء معاونيه بعدم التحرك إلى هذه المنطقة ، فقد تأكد لديه إن الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ، ليست على استعداد لخوض معارك عسكرية ضد ألمانيا ، ذلك إن فرنسا لم تستكمل بعد بناء قوتها العسكرية ، وان عصبة الأمم ما زالت في بداية عهدها . هذا إلى جانب إن الاعتداء الايطالي على الحبشة باعد بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا من جهة أخرى[٩٠].

ويبدو ان آيدن حيال هذه الأوضاع الدولية ، ينصح الحكومة البريطانية بعدم التصدي لألمانيا ومنعها من ضم منطقة الراين ، لأن إذا حصلت مقاومة بريطانية لأطماع هتلر، سينعكس ذلك حتماً على السلام حروباً واضطرابات ، لن يكون لبريطانيا فيها أي مصلحة.

وعلى هذا ، أكد آيدن على إن نظام الاستقرار السلمي لأوربا الذي تقترحه الحكومة الألمانية بديلاً عن اتفاقات لوكارنو، ونزع التسلح في منطقة الراين ، يمكن أخذه بعين الاعتبار في ظل الأوضاع الدولية القائمة . ولكن آيدن من جهة أخرى عدَّ المقترح الأول ، المتعلق بتفاوض الحكومة الألمانية مع الحكومتين الفرنسية والبلجيكية حول تحديد منطقة منزوعة السلاح على الجانبين على أساس المساومة التامة ، عده أمراً لا يمت بصلة إلى الواقع العملي على الأقل في المستقبل القريب ، لأن فرنسا أنفقت ما لا يقل عن ٤٠ مليون جنيه ، على تحصين حدودها الشمالية الشرقية مع ألمانيا، كما إن بلجيكا هي الأخرى أنفقت مبالغ طائلة على تحصين حدودها الشمالية الشرقية مع ألمانيا. ولذلك ، أكد آيدن على إن هذه التحصينات لا تسمح مطلقاً ، بوجود منطقة منزوعة السلاح على الجانبين الفرنسي والبلجيكي . وان من المستحيل اقتراح أن تزيل كل من فرنسا وبلجيكا تلك التحصينات ، مقابل وعد ألماني لا يمكن وضع الثقة فيه ، لاسيما بعد أن أقدمت ألمانيا على خرق الاتفاقات الدولية ، باحتلالها منطقة الراين منزوعة السلاح[٩١].

وأما فيما يتعلق بالفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من المقترحات الألمانية حول عقد اتفاقية عدم اعتداء بين كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا مدتها ٢٥ سنة ، وبضمان كل من بريطانيا وايطاليا ، والتي يمكن لهولندا أن تكون طرفاً فيها إذا ما رغبته هي والدول الموقعة على هذه الاتفاقية ، واستعداد ألمانيا لتقوية هذا النظام الأمني بحلف جوي يوضع لمنع خطر أي هجوم جوي مفاجئ بأسلوب تلقائي فعال ، فإن آيدن أكد على إن هذه المقترحات الألمانية تتوافق تماماً مع المصلحة القومية البريطانية[٩٢] .

أما الفقرة رقم ٦ ، المتعلقة باستعداد الحكومة الألمانية للتفاوض مع الدول التي تحدها من الشرق ، من أجل عقد معاهدة عدم اعتداء مماثلة لتلك التي عقدتها ألمانيا مع بولندا ، وبما إن هذه المعاهدة تشمل لتوانيا

، ولكن بشرط أن يضمن استقلال ميمل بصورة فعالة ، فإن آيدن أكد من جهته على إن من غير الواضح إذا كان هذا الشرط يعني المحافظة على الوضع الراهن نفسه في ميمل ، أو الحصول على ضمانات استقلال جديدة(٩٣).

وأوضح آيدن إن عرض ألمانيا لعقد معاهدات عدم اعتداء مع الدول المجاورة لها يرجع للمدة ما بين ١٩٣٣-١٩٣٤. كما تجلى ذلك بوضوح في خطاب هتلر في ٢١ آذار ١٩٣٥، عندما قال ((بأن الحكومة الألمانية مستعدة مبدئياً لتوقيع معاهدات عدم اعتداء مع مختلف دول الجوار)) . وقد بيّن آيدن إن لتوانيا كانت مستبعدة من الاشتراك في تلك المعاهدات في ذلك الوقت بسبب مسألة ميمل ، ولكن فيما يخص المقترحات الواردة في المذكرة الألمانية في ٧ آذار، والمتعلقة بعقد معاهدات عدم اعتداء مع جيران ألمانيا الشرقيين ، فإن آيدن فسرها على نطاق أوسع ، لتشمل كلا من لتوانيا وبولندا - اللتين لديهما مسبقاً معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا لمدة ١٠ سنوات- وتشيكوسلوفاكيا والنمسا . ومع إن آيدن أكد على إن من غير الواضح تماماً إن هذا العرض هل يشمل تشيكوسلوفاكيا والنمسا أم لا ؟ إلا انه كان على يقين بأن ألمانيا ترغب في عقد معاهدة عدم اعتداء مع تشيكوسلوفاكيا ، فقد سبق أن عرضت عليها ذلك . كما أكد آيدن على إن ألمانيا ترغب أيضاً في عقد معاهدة عدم اعتداء مع النمسا، لأن هتلر في خطابه في ٢١ آذار سنة ١٩٣٥ صرح ((بأن ألمانيا لا تنوي ولا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية للنمسا ولا في ضم النمسا لها))(٩٤).

ويظهر إن آيدن كان يعتقد بأن ألمانيا لديها رغبة أكيدة في عقد معاهدات عدم اعتداء مع الدول المجاورة لها ، وان على الحكومة البريطانية أن تبذل جهودها لإقناع الدول المعنية ، على الدخول في مفاوضات مع ألمانيا لعقد تلك المعاهدات ، وذلك للمحافظة على السلام والأمن في أوربا.

إما فيما يخص الفقرة رقم ٧ بشان استعداد ألمانيا للعودة إلى عصبة الأمم ، فقد أعرب آيدن عن الصعوبات المرتبطة بتحقيق ذلك ، وهي إن إعادة الترشيح – الانتخاب – للعصبة يتطلب موافقة غالبية ثلثي المجلس ، وان الحصول على مقعد دائم في المجلس – وهو ما ستطالب به ألمانيا حتما - يتطلب إجماع المجلس . هذا إلى جانب ، إن العضو المرشح يجب أن يقدم ضمانات فعالة عن نيته المخلصة باحترام التزاماته الدولية(٩٥).

وعلى هذا الأساس ، أوضح آيدن إن الفقرات ٦ و٧ من المقترحات الألمانية ، تتوافق تماماً مع المقترح الذي أرادت أن تقدمه بريطانيا لألمانيا في المفاوضات بشأن الحفاظ على الوضع الراهن في وسط وشرق أوربا . وأضاف آيدن ((إن على ألمانيا أن تلتزم بمبدأ انه في حالة توسيع نفوذها في وسط أوربا ، فإنها يجب أن لا تعمل بطريقة تتعارض مع المبادئ التي يقرها ميثاق عصبة الأمم ، لأن قيامها بمخالفة ذلك سيجبرنا أما على معارضة ألمانيا أو التخلي عن التزاماتنا))(٩٦).

وعلى الرغم من إن آيدن بين إن المقترحات الألمانية لم تتضمن أي إشارة عن استعداد ألمانيا للحد من تسلحها البري والجوي ، إلا انه كان واثقاً من عدم جدوى أي محاولات تبذل للحد من تسلح ألمانيا البري ،

لأنها كانت مصممة على المضي قدماً في إعادة بناء قواتها البرية . وإذا كان آيدن واثقاً أيضاً من صعوبة حمل ألمانيا على الحد من تسلحها الجوي ، فإنه عدَّ ذلك مع صعوبته شرطاً لا يمكن التنازل عنه لعقد أي حلف جوي بين ألمانيا والدول الأخرى(٩٧).

ويظهر إن آيدن كان أشد اهتماماً بالحد من تسلح ألمانيا الجوي منه بالحد من تسلحها البري. ويبدو إن السبب في ذلك يرجع إلى اعتبارات تتعلق بموقع بريطانيا الجغرافي في القارة الأوربية ، هذا الموقع الذي تحيط به البحار من جميع الجهات ، ذلك إن آيدن أدرك إن التطور الذي طرأ على التكنولوجيا العسكرية أبان الحرب العالمية الأولى ، لاسيما التطور الكبير والسريع في مجال القوة الجوية ، جعل بريطانيا معرضة للأخطار الخارجية في عقر دارها(٩٨) أكثر من أي وقت مضى ((فليست بريطانيا الآن بجزيرة))(٩٩).

ومما تجدر الإشارة إليه ، إن آيدن أوضح إن الفقرة رقم ٧ من المقترحات الألمانية ، تطرح أيضاً مسألة مساواة ألمانيا في الحقوق الاستعمارية ، وأنه يجب أن تسوى خلال مدة معقولة من عودة ألمانيا إلى عصبة الأمم . وبناء على ذلك ، أكد آيدن على إن الحكومة البريطانية إذا ما رغبت بعودة ألمانيا إلى عصبة الأمم ، فإنها ستظل تواجه مشكلة المطالب الألمانية في المستعمرات، لأن مساواة ألمانيا في الحقوق الاستعمارية ، سيؤدي إلى منافسات حادة بين بريطانيا وألمانيا ، حول أسواق التصدير واحتياجات المواد الأولية وطرق المواصلات البحرية الكبرى(١٠٠) .

ومما تجدر الإشارة إليه ، إن آيدن أشار إلى المسائل التي كانت مشمولة بمبدأ المساواة في الحقوق الدولية ، ولم تذكر في المقترحات الألمانية . وعلى هذا ليس هناك ذكر لالتزامات ألمانيا في المحافظة على المرور الحر عبر قناة كيل Kiel(١٠١) ، أو تأكيد ألمانيا على الاعتراف بنظام دولي لبعض أنهارها . كما أنه ليس هناك ذكر بشأن مسألة دانزك Danzig(١٠٢) ، أو بشأن مسألة نزع التسلح في جزيرة Heligoland(١٠٣) ، التي أقدمت ألمانيا على إعادة تسليحها(١٠٤).

المحور الثاني

مواقف فرنسا وبلجيكا وايطاليا .

لقد أفاد آيدن في مذكرته بأن موقف بريطانيا من مسألة الراين لا يمكن فصله عن مواقف الدول الأخرى الموقعة على اتفاقات لوكارنو. ولذلك استعرض بالتفصيل موقف كل من فرنسا وبلجيكا. أما بالنسبة للموقف الايطالي(١٠٥) ، فقد أكد آيدن على ان ايطاليا ((لم تعط أية إشارة عن موقفها))(١٠٦)، ويبدو إن السبب في ذلك يرجع لخلافها مع كل من بريطانيا وفرنسا حول الحبشة .

المحور الثالث

السياسة البريطانية تجاه مسألة الراين .

إن إقدام هتلر على تغيير الأوضاع القائمة ، وخرقه الاتفاقات الدولية بشكل عام ، واتفاقات لوكارنو بشكل خاص ، جعل آيدن مقتنعاً بأن رفض هتلر للاتفاقات الدولية لن يقتصر على الاتفاقات المفروضة

على ألمانيا بالقوة ، وإنما سيمتد إلى الاتفاقات الموقعة من قبل ألمانيا بحرية تامة ، لاسيما عندما تكون تلك الاتفاقات غير مناسبة ، أو عندما تكون ألمانيا قوية بما فيه الكفاية، وتكون الظروف ملائمة(١٠٧).

وعلى الرغم من ذلك ، فإن آيدن كان أشد تمسكاً بضرورة بذل كل الجهود الممكنة لعقد اتفاقية مع هتلر بوسائل أخرى غير الحرب ، وذلك بالنظر إلى قوة ألمانيا المادية ، وقدرتها على إحداث الدمار في أوربا . لذا بيّن إن من مصلحة القومية البريطانية الدخول في مفاوضات مع ألمانيا للتوصل لتسوية شاملة دائمة مع الأخيرة ، لاسيما إن هتلر يرغب في ذلك . ولكنة رأى إن على الحكومة البريطانية أن تأخذ بعين الاعتبار إن توقيع هتلر على تلك التسوية ، لا يعد نافذاً إلا على أساس الشروط أنفة الذكر(١٠٨).

وعلى هذا، أكد آيدن على ضرورة الفصل بحذر بين الاتفاقات الدولية ، التي تسعى الحكومة البريطانية إلى حمل ألمانيا على توقيعها . ولذلك ، ذكر آيدن هذه الاتفاقات على أساس التصنيف التالي:

أ. الاتفاقات الآمنة والنافعة :

وهي تلك الاتفاقات التي تضمن تخفيف حدة التوتر الدولي ، والتي يكون استمرارها مفترضاً من حقيقة ، إن هتلر لن يقدم أي تنازلات ملموسة ، أو خاضعاً لأي قيود غير ملائمة . وقد صنف آيدن ضمن هذه المجموعة: الاتفاقات الجوية ، واتفاقات عدم الاعتداء ، وعودة ألمانيا إلى عصبة الأمم

ب. الاتفاقات غير المهمة والتي قد تكون نافعة .

وهي تلك الاتفاقات التي قد تكون مفيدة بشأن تخفيف حدة التوتر الدولي ، أو يتم من خلالها استباق أي تحرك ألماني أحادي الجانب ، إلا أنها لا تتضمن أي شروط ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو. وقد صنف أيدن ضمن هذه المجموعة : اتفاقات إلغاء القيود المفروضة على ألمانيا مثل نظام الأنهر الدولي ، واتفاقات تحصين منطقة هيلينو . أما سبب اعتقاد آيدن بان تلك الاتفاقيات قد تكون غير مفيدة ، فهو لان ألمانيا في هذه الاتفاقات تعد المستفيد الوحيد.

ج. الاتفاقات الخطرة .

وهي تلك الاتفاقات التي يتم من خلالها الاتفاق مع ألمانيا ، على قيود متبادلة أو تنازلات متبادلة ذات طبيعة جدية . وفي مثل هذه الاتفاقات يجب الافتراض بأن ألمانيا قد ترفض تلك القيود في ظروف معينة وتتنصل عن التزاماتها ، في الوقت الذي تستمر فيه الدول الأخرى في الالتزام ببنود تلك الاتفاقات . وقد صنف آيدن ضمن هذه المجموعة : اتفاقات تحديد التسلح ، واتفاقات التنازل عن المستعمرات في مقابل تنازلات وضمانات من جانب ألمانيا بعدم التدخل في النمسا(١٠٩). إلا إن آيدن من جهة أخرى ، أوضح إن خطر التنصل الألماني من تلك الاتفاقات ، يجب أن لا يفسر بعدم جدوى عقد اتفاقات مع ألمانيا حول تلك المسائل ، ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى دول أخرى لاسيما فرنسا ، كانت أكثر شكوكاً من بريطانيا تجاه النوايا الألمانية ، وأكد على إن هذه الدول ستميل إلى التشديد على خطورة التوصل إلى مثل هذه الاتفاقات مع ألمانيا(١١٠).

لقد كان آيدن مصمماً على تجنب بلاده الحرب ، وضمان الاستقرار في أوربا . لذلك كان مقتنعاً بأن الحكومة البريطانية يجب أن لا تشجع أي عمل عسكري فرنسي ضد ألمانيا ، وان تدعوا بعض الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ألمانيا إلى إخلاء منطقة الراين . ولكنه أضاف إن من الصعب الافتراض بان هتلر سيوافق على هذا الطلب الذي يجب أن لا يقدم من الأساس ، ما لم تكون الدولة التي تتبناه على استعداد لفرضه على ألمانيا بقوة السلاح . إلا إن آيدن من جهة أخرى، أوضح إن من حسن الحظ إن فلاندن وزير خارجية فرنسا صرح بأن فرنسا لم تقدم على اتخاذ أية إجراءات فردية ضد ألمانيا ، وإنما ستنقل حقيقة الانتهاك الألماني لمنطقة الراين إلى عصبة الأمم، بهدف اتخاذ إجراءات جماعية ضد ألمانيا . ولذلك فإن آيدن حث الحكومة البريطانية على تشجيع فرنسا على اتخاذ هذا الأجراء ، للتوصل لتسوية سلمية لمسألة الراين(١١١).

إلا إن آيدن من جهة أخرى ، أوضح إن بريطانيا لا تستطيع أن ترفض تصويت مجلس عصبة الأمم على قرار يقول فيه إن ألمانيا أقدمت على خرق الاتفاقات الدولية ، وقرر أن يعتمد المادة ٤ من اتفاقات لوكارنو(١١٢)، من أجل تشكيل كتلة موحدة ضد ألمانيا للقيام بمقاومة مشتركة . وأكد على إن فرنسا بموجب هذه المادة ستطلب من بريطانيا وعداً بعمل مشترك ضد ألمانيا في الوقت الذي لا ترغب فيه الحكومة البريطانية باستعمال القوة ضد ألمانيا . ومن هنا ، أكد ايدن على ضرورة الاتفاق مسبقاً بين الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ، على الإجراءات التي ينبغي طرحها في عصبة الأمم قبل أن يعقد مجلس عصبة الأمم . وبيّن إن الترتيبات بين تلك الدول تجري في هذا الإطار(١١٣).

وعلى الرغم من إن آيدن كان مقتنعاً بأن بريطانيا في عصبة الأمم ينبغي أن تقدم لفرنسا ما يرضيها مقابل التخلي عن مطالبها باستعمال القوة العسكرية ضد ألمانيا ، إلا انه رأى إن المقترحات الواردة في المذكرة الألمانية ، بشأن استعداد ألمانيا لأجراء مفاوضات حول اتفاقات عدم اعتداء ، والعودة إلى عصبة الأمم، غير كافية للتخفيف من تصلب فرنسا حيال ألمانيا ، لأن إقدام الأخيرة على خرق الاتفاقات الدولية سيحول دون إقناع فرنسا على عقد اتفاقات جديدة مع ألمانيا(١١٤) . ولذا أشار آيدن في مذكرته إلى الإجراءات المرضية التي قد تطالب بها فرنسا في عصبة الأمم ، وهذه الإجراءات هي كالتالي:

أ. إن فلاندن ، وزير خارجية فرنسا ، أعرب عن رغبة بلاده بأن يصوت مجلس عصبة الأمم، على قرار يشجب فيه خرق ألمانيا لتعهداتها الدولية . إلا إن آيدن من جانبه ، اعتقد بأن ألمانيا في هذا الصدد ، ستطرح مسألة إن المعاهدة الفرنسية-السوفيتية سنة ١٩٣٥ تعد بدورها خرقاً لاتفاقات لوكارنو. وأكد على إن بريطانيا في هذه الحالة يجب أن تقترح على المجلس اللجوء إلى التحكيم الملائم لتسوية هذه المسألة . وقد اعتقد آيدن ((إن هذا الإجراء لن يكون حكيماً))(١١٥).

ب. إن فرنسا قد ترغب بعد قرار الشجب ، بتطبيق مجلس عصبة الأمم قرار المجلس في نيسان سنة ١٩٣٥، وهو إن التنصل الأحادي الجانب من الاتفاقات الدولية من قبل دولة ما ، سواء أكانت هذه الدولة

عضو في عصبة الأمم أم غير عضواً ، وإذا ما أدى هذا إلى التنصل إلى تهديد السلام ، فإنه يتطلب اتخاذ إجراءات ذات طبيعية اقتصادية ومالية[١١٦].

وعلى الرغم من إن آيدن أفاد بأن بريطانيا قد تضطر إلى القبول بالإجراءات المرضية في الفقرة (أ) ، إلا انه في الوقت نفسه حث حكومته على رفض الإجراءات المرضية في الفقرة (ب) لأنها لا تنسجم مع فكرة التفاوض مع ألمانيا بشأن التوصل إلى تسوية جديدة[١١٧]. وبالمقابل فإن آيدن كان يسعى إلى حمل مجلس عصبة الأمم ، وبموافقة كل من فرنسا وبلجيكا بوصفهما الدولتين المشتكيتين ، على التصويت على الإجراءات المرضية التالية:

أ. توقيع اتفاقات لوكارنو جديدة في ضوء الخطوط التي اقترحها هتلر.

ب. توقيع معاهدة جوية في ضوء الخطوط التي تقترحها الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو.

ت. إيجاد نوع من التسوية في وسط وشرق أوربا على أساس الاتفاقات الثنائية بعدم الاعتداء، في ضوء الخطوط التي اقترحها هتلر.

ث. الترتيب لعودة ألمانيا غير المشروط لعصبة الأمم ، وأن يمنح مجلس عصبة الأمم تخويلاً لكل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا ، بشأن المفاوضات مع ألمانيا حول هذه الأمور، وأن تقدم تلك الدول بدورها تقريراً دورياً إلى مجلس عصبة الأمم عن تقدمها في المفاوضات مع ألمانيا[١١٨].

وإذا كان آيدن مصمماً على حمل فرنسا على قبول هذه الإجراءات ، فإنه من جهة أخرى، أوضح ان من الصعوبة بمكان أن تستطيع بريطانيا أن تفرض على فرنسا ما تعتقد بأنه تعقل ، لأن إذا ما صممت فرنسا على استعمال القوة ضد ألمانيا ، فإنها -بدون ادنى شك- ستطلب من بريطانيا بموجب اتفاقات لوكارنو، أن تساعدها بقوة السلاح على إخراج القوات الألمانية من منطقة الراين . وعلى الرغم من إن آيدن بيّن إن قوة موقف بريطانيا تكمن في حقيقة إن فرنسا لا رغبة لها في ((مغامرة عسكرية)) من هذا القبيل ، إلا انه من جهة أخرى، أشار إلى سياسة الامتعاض والإعاقة السلبية ، التي ستلجأ إليها فرنسا بسبب ضعف موقفها. ولذلك أكد على ضرورة أقناع فرنسا بالتخلي عن هذه السياسة ، وأن يتم ذلك من خلال إصدار الحكومة البريطانية تصريحا ، توضح فيه بجلاء تام ما يلي :

((إن الحكومة البريطانية تعد نفسها ضمن الاعتبارات الضرورية كما هو ظاهر في الحالة الراهنة ، التي تسببت بها ألمانيا بتنصلها من الاتفاقات الدولية ، باقية على شعورها بالشرف لمساعدة كل من فرنسا وبلجيكا في حالة حدوث عدوان فعلي عليهما من ألمانيا ، والذي سيشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقات لوكارنو. وكذلك مساعدة ألمانيا إذا ما تعرضت لمثل هكذا هجوم من قبل كل من فرنسا وبلجيكا))[١١٩].

ومن جهة أخرى ، بعث آيدن إلى ستانلي بلدوين Stanley Baldwin[١٢٠] ، رئيس وزراء بريطانيا، تقريراً بيّن فيه إن هناك ثلاثة أمور ناشئة عن المذكرة الألمانية ، تحتاج لدراسة عاجلة من قبل لجان من

القيادة ومن لجنة الدفاع الامبريالي[١٢١]. الأمر الأول ، هو أن لا يتم توقيع المعاهدة الجوية مع ألمانيا أو المصادقة عليها ، إلا بعد أن يتم التفاوض حول تحديد التسلح الجوي الألماني . وقد اقترح آيدن أن يقوم وزراء الدولة للشؤون الخارجية والطيران ، بتقديم تقرير يتضمن أدق التفاصيل عن هذا الموضوع . أما الأمر الثاني ، فهو ما تضمنته المذكرة الألمانية بشأن دخول هولندا بنظام معاهدات عدم الاعتداء المتبادل في الغرب . وقد اقترح آيدن أن يدرس هذا الأمر من قبل لجنة الدفاع الامبريالي . أما بالنسبة للأمر الثالث ، فهو يتعلق بمسألة المستعمرات، ذلك إن المذكرة الألمانية أكدت على إن ألمانيا إذا ما عادت إلى عصبة الأمم ، فإنها تتوقع الحصول على بعض المستعمرات في أسرع وقت ممكن . ولهذا أكد آيدن على ضرورة أن تهيئ هذه المذكرة من قبل مكتب المستعمرات ، وباستشارة وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات وهيئة التجارة[١٢٢].

المساعي البريطانية للتوصل لتسوية سلمية للازمة :

أقدم مجلس الوزراء الفرنسي في ٨ آذار على رفض المذكرة الألمانية – المؤرخة في ٧ آذار- وأعلن إن الحكومة الفرنسية صادقت على القرار المتخذ سلفاً ، بشأن أبلاغ مجلس عصبة الأمن بحقيقة الانتهاك الألماني الأحادي الجانب لمنطقة الراين منزوعة السلاح بموجب الاتفاقات الدولية . ومن أجل وضع الموقف المبدئي للحكومة الفرنسية موضع التنفيذ، كان يستلزم وحدة الصف الداخلي من جهة ، وتأييد حلفاء فرنسا لها ، لاسيما الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو من جهة أخرى[١٢٣].

وبناء على ذلك ، بذلت الحكومة الفرنسية جهوداً لدى كل من بريطانيا وبلجيكا وايطاليا، بوصفها الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ، من أجل أجراء مناقشات عاجلة في باريس ، تمهيداً لاجتماع مجلس عصبة الأمم في جنيف في ١٠ آذار. وذلك بهدف اتخاذ الوسائل اللازمة للوقوف بوجه الخطر الألماني المتصاعد . هذا إلى جانب، إن الحكومة الفرنسية كانت تعتقد إن اجتماع قوى اللوكارنو في باريس من شانه إن يطمئن الرأي العام الفرنسي ، الذي كان الأكثر تأثراً حيال إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين[١٢٤]، لاسيما إن دخول القوات العسكرية الألمانية إلى هذه المنطقة كان في تزايد مستمر ، ففي ٨ آذار تألفت هذه القوات من ١٩ كتيبة مشاة ، و١٣ كتيبة مدفعية، وبعض الدبابات والمدافع المضادة للطائرات[١٢٥].

وفي غضون ذلك ، كانت الحكومة البريطانية تتابع عن كثب ما يجري في ألمانيا ، فقد أكد فيبس ، السفير البريطاني في برلين ، بان الحكومة الألمانية وفي ظل الأوضاع القائمة ((تقدر الهدوء البريطاني والحس الواقعي ، بالمقارنة مع عدم التعقل والانفعال الفرنسي غير المرغوب فيه)) . إلا إن فيبس من جهة أخرى ، أوضح إن الجهود التي تبذلها الحكومة البريطانية من أجل التوصل إلى تهدئة عامة لحفظ السلام في أوربا ، ولدت انطباعا خاطئا لدى الرأي العام الألماني بشأن الموقف البريطاني من مسألة الراين ، فقد أشار إلى إن

الصحافة الألمانية في برلين أكدت على ((إن دخول القوات العسكرية الألمانية إلى منطقة الراين ، يعد أمراً مرحب به بحرارة من قبل حكومة لندن))[١٢٦].

والواقع ، إن الحكومة البريطانية كانت تدرك تماما ، بأن الأكثرية الساحقة من شعب الراين ، تؤيد عودة منطقة الراين إلى الحظيرة الألمانية ، لاسيما بعد ان استقبل أهالي الراين القوات الألمانية بفرح كبير. وقد لخص نايجل ليو Nigel Law[١٢٧] ، انطباعه عن الشعور القومي للمدينة حيال الانضمام لألمانيا ، فقال((بأنه لم يدرك من قبل عمق المشاعر المعادية للفرنسيين ، والتي تشكل الأساس لكل الأحكام على السياسة الخارجية الألمانية هنا))[١٢٨].

ومما تجدر الإشارة إليه ، إن الحكومة البريطانية حددت خلال هذه المدة أهداف سياسة ألمانيا الخارجية ، إذ سبق وأن بعث توماس جونز Thomas Jones [١٢٩] ، برسالة إلى آيدن أطلعه فيها على تفاصيل المقابلة التي تمت بين توينبي Arnold J. Thoynbee[١٣٠] وهتلر في ٢٨ شباط ١٩٣٦[١٣١] وقد أفاد توينبي بأن المقابلة استمرت ساعة ونصف ، وحضرها ريبنتروبJoachim Von Ribbentrop ، وهو أحد المستشارين البارزين لهتلر ، وتحدث هتلر خلالها عن برنامجه في مجال سياسته الخارجية[١٣٢]، فأكد من خلاله على الجوانب التالية :

١. إن هدف السياسة الألمانية هو إبادة الشيوعية في أوربا ، وان ألمانيا يمكن أن تعد بحق معقل أوربا ضد البلاشفة.
٢. إن مواجهة الشيوعية في أوربا لا يتم إلا عن طريق العيش بسلام وتفاهم تام بين الدول الأوربية ، ذلك إن الخلافات الدولية تؤدي إلى انتشار الشيوعية في كل أنحاء أوربا ، لاسيما إن ألمانيا لا تستطيع الصمود بمفردها ضد الشيوعية .
٣. إن الموقف الدولي أكثر من أي وقت مضى يتطلب العمل بكل حزم ونشاط ، من أجل الكفاح في سبيل السلام في أوربا ، وان علاقات الصداقة والتعاون بين كل من بريطانيا وألمانيا ، تخدم السلام وتجنب أوربا خطر الشيوعية ، وتزيد العلاقات الدولية قوة .
٤. إن ألمانيا لا ترغب في توطيد علاقاتها مع بريطانيا وحسب ، بل إن ألمانيا ترى إن بريطانيا أفضل ((ثروة)) لصيانة السلام في أوربا ، وترسيخ سيادة القومية الأوربية على الشعوب المختلفة. وان ألمانيا على استعداد لمساعدة بريطانيا على إنجاح سياستها الخارجية ، الأمر الذي يتطلب عودة المستعمرات الألمانية السابقة إلى ألمانيا ، حيث تصبح سنغافورة بمثابة الحدود الشرقية لأوربا.
٥. إن ألمانيا لا تطمح لإقامة إمبراطورية ألمانية في أوربا الشرقية ، بل أنها على استعداد لقبول أية شروط تفرضها بريطانيا ، بشأن جيران ألمانيا الشرقيين .

٦. إن ألمانيا لا علاقة لها بالنمسا ، ذلك إن النمسا بدون أدنى شك سوف تسعى إلى الاتحاد مع ألمانيا عاجلاً أم آجلاً ، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، التي كانت تمر بها النمسا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ستحفز النمساويين على الانضمام لألمانيا في وقت مبكر.

٧. على الرغم من إن ألمانيا تستطيع تسوية مسألة ميمل مع لتوانيا بقوة السلاح ، إلا إنها لا ترغب في استعمال القوة العسكرية ضد لتوانيا ، وذلك بهدف صيانة السلام في أوربا . ولكنها في الوقت نفسه ، ترى إن على بريطانيا أن تبرر موقفها حيال مسألة ميمل ، بعد أن سمحت للتوانيا باحتلال ميمل بالقوة .

٨. إن النظام الدولي الخاص بمدينة دانزج ، على قدر كبير من العدائية حيال ألمانيا ، لاسيما إن بريطانيا تدعم الأحزاب المعارضة لضم هذه المدينة إلى ألمانيا .

٩. إن ألمانيا تدرك تماماً بأن بريطانيا تسعى إلى توثيق علاقاتها مع روسيا ، وذلك بهدف مواجهة الطموحات البحرية غير المحدودة لليابان[١٣٣]. ولكنها في الوقت نفسه ، ترى إن على بريطانيا أن تسعى إلى تنسيق جهودها مع ألمانيا ، من أجل مواجهة السياسة الاستعمارية اليابانية.

ويتضح مما تقدم ، إن هتلر كان يعتقد بأن الدولة الوحيدة التي كان على بريطانيا محالفتها هي ألمانيا ، من أجل حماية أوربا من خطر الشيوعية من جهة ، والحفاظ على السلام العالمي من جهة أخرى[١٣٤]. ويبدو إن بريطانيا من جهتها ، أدركت مدى خطورة العسكرية الألمانية وتهديدها للمصالح البريطانية ، فأرادت أن توجه هذه القدرات ضد الاتحاد السوفييتي ، بهدف قيام حرب بين تلك الدولتين – ألمانيا والاتحاد السوفيتي - مما يؤدي إلى إضعاف خصميها اللدودين[١٣٥]. وبالتالي كانت المصلحة القومية البريطانية تقتضي أن تكون ألمانيا مسالمة راضية لئلا تخاطر إذا دفعت لذلك فتتجه أنظارها إلى روسيا البلشفية .

وفي غضون ذلك، وافقت حكومات الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو على طلب الحكومة الفرنسية ، بشأن إجراء مناقشات عاجلة في باريس[١٣٦] تمهيداً لاجتماع مجلس عصبة الأمم في جنيف في ١٣ آذار ، وذلك بهدف اتخاذ الوسائل اللازمة حيال إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين[١٣٧]. وعلى هذا ، عقدت وفود كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا[١٣٨]، اجتماعاً رسمياً في باريس في ١٠ آذار[١٣٩].

وفي بداية الاجتماع ، رحب فلاندن ، وزير خارجية فرنسا ، بمندوبين الدول الأخرى ، وأكد على إن الحكومة الفرنسية لن تطلب التصويت على أي قرار في الاجتماع الحالي ، وإنما تطلب تبادلا صريحا للآراء بين مندوبين الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو، حيال إقدام ألمانيا على خرق الاتفاقات الدولية ، من أجل أن يتم تبني موقف مشترك في اجتماع مجلس عصبة الأمم، الذي سيعقد في ١٣ آذار ، استجابة لطلب الحكومتان الفرنسية والبلجيكية[١٤٠].

وقد أوضح فلاندن إن من الطبيعي أن تبدي فرنسا عن رأيها في مستهل الاجتماع حول التطورات الأخيرة . فأما بالنسبة لإقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين ، فقد أفاد فلاندن بان من غير الممكن أن يكون هناك عدم اتفاق بين مندوبين الدول الأخرى على إن هنالك احتلالا حقيقيا للمنطقة منزوعة السلاح ، وانه ليس مجرد احتلال رمزي من قبل كتائب قليلة ، بل من قبل قوات عسكرية معتد بها ، وان ما حصل هو إعادة احتلال تام للمنطقة ، لاسيما إن تصريحات هتلر وخطاباته تؤكد على إن ألمانيا أعادت سيادتها الكاملة على المنطقة منزوعة السلاح ، الأمر الذي قد يعني بأنها قد تنوي المضي قدماً في بناء تحصينات دائمة هناك(١٤١).

وأما فيما يتعلق بالمقترحات الواردة في المذكرة الألمانية ، لاسيما المتعلق منها بشأن إجراء مفاوضات مع ألمانيا حول منطقة الراين، فقد أوضح فلاندن بأن هذه المقترحات هي((محض خداع)) ، ذلك إن فرنسا أنشأت خطاً من التحصينات للوقوف بوجه التهديد الألماني على حدودها. وبالتالي فإن هذه المقترحات لا تعدو عن كونها في الحقيقة، إلا مقترحات لإزالة تلك التحصينات(١٤٢).

وفضلاً عن ذلك ، أكد فلاندن على إن إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين ، يمثل انتهاكا ذا طبيعة إقليمية ، وخرقا لاتفاقات لوكارنو، التي طالما صرح هتلر بنفسه بأنها اتفاقات تم التوقيع عليها بحرية تامة . وفي الوقت الذي لفت فيه فلاندن انتباه مندوبين الدول الأخرى ، إلى حقيقة إن ألمانيا سبق وان أقدمت على خرق اتفاقات السلام(١٤٣)، وان مجلس عصبة الأمم لم يقدم على اتخاذ الوسائل اللازمة ضدها ، فإنه أكد من جهة أخرى على إن ((تحمل)) إقدام ألمانيا على احتلال المنطقة منزوعة السلاح من قبل الدول الأعضاء في مجلس عصبة الأمم بصورة عامة ، والدول الأعضاء في اتفاقات لوكارنو بصورة خاصة ، لن يساعد على إنشاء أية قاعدة لضمان السلام والأمن الدوليين ، من خلال التعاون الدولي المشترك القائم على أساس ميثاق عصبة الأمم(١٤٤).

وعلى هذا، أفاد فلاندن بأن الحكومة الفرنسية ستطلب من مجلس عصبة الأمم ، أن يعلن بأن ألمانيا قد أقدمت على خرق الفقرات ٤٢، ٤٣ من معاهدة الصلح . وأوضح أنه بمجرد أن يعلن مجلس عصبة الأمم عن هذا الخرق ، فإن فرنسا ستضع تحت تصرف المجلس كل إمكانياتها المادية والمعنوية ، بما فيها القوات العسكرية والبحرية والجوية ، وذلك بهدف الوقوف بوجه ما تعده فرنسا محاولة تهدد السلام والأمن الدوليين . وأضاف فلاندن ان الحكومة الفرنسية تتوقع من الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو وفي ضوء التزاماتهم الرسمية مساعدة فرنسا . كما أكد على إن الحكومة الفرنسية تتوقع كذلك من الدول الأعضاء في مجلس عصبة الأمم وفي ضوء قرار المجلس الصادر في ١٧ نيسان ١٩٣٥ أن يعملوا معها لممارسة الضغوط على ألمانيا مرتكبة هذا العمل(١٤٥).

وعلى الرغم من إن فلاندن أكد على إن موقف الحكومة الفرنسية حيال ألمانيا لا يعني بالضرورة إن فرنسا سترفض في المستقبل الدخول في مفاوضات مع ألمانيا ، لاسيما بشأن المسائل التي تخص ألمانيا والدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ، إلا انه من جهة أخرى أكد على إن مثل هذه المفاوضات لا يمكن أن تكون ممكنة ، ما لم يقر القانون الدولي في كل جوانبه(١٤٦).

وأخيراً، سأل فلاندن مندوبين الدول الأخرى عما إذا كانوا يتفقون معه بشأن هذا البرنامج . وفي هذا الصدد ، صرح سيروتي M. Cerruti ، السفير الايطالي في باريس ، بأن ايطاليا كونها دولة تخضع لعقوبات ، فإنها لا تستطيع أن توافق مسبقاً على أيه عمل ذي طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، فتعليمات دولته هي أن يصغي ويسجل ما يدور في هذا الاجتماع من أجل أن يتسنى لحكومته اتخاذ القرارات الضرورية(١٤٧). هذا وقد ، أعرب آيدن ، وزير خارجية بريطانية ، عن ارتياحه حيال ما سمع من فلاندن بان الحكومة الفرنسية لن تطلب التصويت على أي قرار في الاجتماع الحالي ، لأنه رأى إن التصويت على أية قرارات لابد أن يتم عندما يجتمع مجلس عصبة الأمم ، وان الاجتماع الحالي يمثل فرصة مفيدة ، لتبادل أولي للآراء بين مندوبين الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو(١٤٨).

وعلى الرغم من إن آيدن صرح بأن الحكومة البريطانية ترى ان إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين لا يمكن أن يمر بصمت ، إلا انه من جهة أخرى أعرب عن رغبة الحكومة البريطانية في التعامل بحذر شديد مع مسألة الراين . وعلى الرغم من ذلك ، لم ينكر آيدن إن من وجهة نظر الأوساط السياسية في بريطانيا ، والرأي العام البريطاني ، بأنه قد تم إضاعة أكثر من فرصة للتوصل لتسوية شاملة مع ألمانيا . ولذلك ، ان ايدن في الوقت الذي أكد فيه على ضرورة شجب العمل الألماني ، سعى إلى اتخاذ الوسائل اللازمة لتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية(١٤٩). وعلى الرغم من إن آيدن لم يكن لديه ما يضيفه ، إلا انه من جهة أخرى طرح بعض الأسئلة المترتبة على تصريحات فلاندن في الاجتماع ، والتي كانت تحتاج – من وجهة نظرة – لتوضيح من قبل فلاندن نفسه ، وهذه الأسئلة هي(١٥٠):

١. صرح فلاندن بأنه لا يمكن أن تتم أية مفاوضات مع ألمانيا قبل أن يتم تطبيق القانون الدولي بكل حيثياته ، فهل هذا يعني بأنه لا يمكن أن تتم أية مفاوضات مع ألمانيا قبل أن يتم إخلاء منطقة الراين من القوات الألمانية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن الوصول إلى تحقيقه كما تقترح الحكومة الفرنسية ؟
٢. صرح فلاندن بأن الحكومة الفرنسية ستضع إمكانياتها تحت تصرف مجلس عصبة الأمم، فهل لديها أي إجراء محدد ستقدمه إلى المجلس ؟ وهل ينبغي على المجلس أن يتبعه ؟

وبصدد أسئلة آيدن، فإن فلاندن أدلى إلى المؤتمر نيابة عن الحكومة الفرنسية ، بتصريح قال فيه ((إن دخول القوات الألمانية إلى منطقة الراين منزوعة السلاح ، يمثل خرقاً للفقرة ٤٣ من معاهدة الصلح ،

والتي تضمن تطبيقها الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو بصورة جماعية ، وذلك بموجب الفقرة ٤ من اتفاقات لوكارنو)). وعلى هذا الأساس ، أكد فلاندن بأن انتهاك الفقرة ٤٣ من معاهدة الصلح ، والتي أقرها مجلس عصبة الأمم ، يكفي لتفعيل الالتزام بتقديم المساعدة باستخدام القوة من قبل الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو(١٥١).

أما بالنسبة لسؤال آيدن حول مفهوم فرنسا عن إعادة إرساء القانون الدولي ، فكان جواب فلاندن ، بأن الحكومة الفرنسية تعتقد ان إرساء القانون الدولي يعني بدون أدنى شك إخلاء منطقة الراين من القوات الألمانية . وواصل حديثة قائلا ((ان مثل هذا الإخلاء يجب أن يطالب به ويحصل عليه . وفي حال أن تطلب الحصول عليه سلسلة من الإجراءات ، فإنها ستشمل إجراءات ذات طبيعة اقتصادية ومالية وعسكرية إذا تطلب الأمر)) . وأفاد فلاندن بأنه إذا ما تم إخلاء منطقة الراين من القوات الألمانية ، فإن الحكومة الفرنسية ستعد إن القانون الدولي قد تم إعادة إرسائه ، وان الضمانات التي تنص عليها المعاهدات الدولية تكون قد فعلت من جديد. ولذلك ، اعتقد فلاندن ان عدم إرساء القانون الدولي سيؤدي إلى استنتاج الرأي العام في أوربا ، بأن أكثر الإجراءات الرسمية وإن تم التأكيد عليها مرارا ، فإنها لا تعدو أن تكون مجرد حبر على ورق(١٥٢).

وعلى هذا الأساس ، أعرب فلاندن عن رغبة الحكومة الفرنسية بأن تأخذ الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو موقفاً جماعياً حيال أقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين . وأعرب عن اعتقاده بأن اتفاق تلك الدول على اتخاذ إجراءات ذات طبيعة اقتصادية ومالية وعسكرية عند الضرورة ، قد يؤدي إلى ان توافق الدول الأعضاء في مجلس عصبة الأمم ، على اتخاذ تلك الإجراءات لتأمين أخلاء منطقة الراين من القوات الألمانية(١٥٣).

وعلى الرغم من ان فلاندن بيّن ان الالتزام بتقديم المساعدة العسكرية ضد ألمانيا هو التزام غير رسمي بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس عصبة الأمم ، إلا انه في الوقت نفسه ، أشار إلى الإجراءات الاقتصادية والمالية التي يمكن اتخاذها من قبل مجلس عصبة الأمم ، في ضوء قرار المجلس الصادر في ١٧ نيسان ١٩٣٥ ، والذي ينص على ما يلي:

((ان الانتهاك الأحادي الجانب للالتزامات الدولية ، قد يهدد ذات وجود عصبة الأمم، كمنظمة تحافظ على السلام وتدعم الأمن . وبما ان هذا الانتهاك يتعلق بتعهدات ذات صلة بأمن الشعوب والمحافظة على السلام في أوربا ، لذا ينبغي أن يؤدي إلى تفعيل كل الإجراءات المناسبة من قبل لدول الأعضاء في مجلس عصبة الأمم وضمن إطار الميثاق ، وتحديداً الإجراءات الاقتصادية والمالية التي يمكن تطبيقها إذا ما قامت دولة ما في المستقبل سواء كانت عضواً في عصبة الأمم أم لا بتهديد السلام ، من خلال الانتهاكات الأحادية الجانب لالتزاماتها الدولية))(١٥٤).

ومن هنا ، أعرب فلاندن عن رغبة الحكومة الفرنسية في اتخاذ الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ((لوحدهم)) إجراءات عسكرية ، حيال قرار هتلر بتسليح منطقة الراين(١٥٥). وفي السياق نفسه ، أفاد زيلاند M. Van Zeeland ، وزير خارجية بلجيكا ، بأن إقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين، له أعمق الأثر على مركز بلجيكا منه على مركز فرنسا ، ويتضح ذلك من خلال نسبة طول الحدود المشتركة بين كل من بلجيكا وألمانيا . وفي هذا الإطار ، أوضح زيلاند ان إقدام ألمانيا على تسليح منطقة الراين ، جعل من بلجيكا عرضة لخطر هجوم ألماني مفاجئ من جهة الشرق . وأضاف ان بلجيكا دائماً ما أوفت بالتزاماتها الدولية بحرص كبير ، ولذلك بالنسبة لها فإن ألمانيا ليس لديها أية ذريعة من أجل الانسحاب من التزاماتها الدولية ، لاسيما ان المعاهدة الفرنسية – السوفيتية لا علاقة لها ببلجيكا(١٥٦).

وعلى الرغم من ان زيلاند كان في المؤتمر أشد تمسكاً بضرورة إنشاء الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو جبهة مشتركة للوقوف بوجه الخطر الألماني المتصاعد ، إلا انه في الوقت نفسه أعرب عن رغبة بلاده في أن تنتهج سياسة بلجيكية خالصة كاملة . وفي هذا الصدد ، ألقى زيلاند تصريحاً قال فيه ((لقد قررت بلجيكا أن تقوم بدورها دون تحفظ لأي عمل جماعي ، تم الاتفاق عليه من قبل الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو))(١٥٧). ويبدو ان الحكومة البلجيكية اعتقدت ان الدول الأخرى الموقعة على اتفاقات لوكارنو لاسيما بريطانيا ، لن تلجا لاستخدام القوة العسكرية لردع ألمانيا ومنعها من خرق الاتفاقات الدولية . ولذلك ، فإنها أعلنت عزمها على الدفاع عن بلادها ضد الاعتداء والغزو من قبل ألمانيا .

ويتضح مما تقدم ، إن الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو لم تشجع فرنسا على اللجوء الاستخدام القوة ضد ألمانيا(١٥٨) . ويبدو ذلك واضحاً من خلال محاولة آيدن أقناع زميله فلاندن، بضرورة اعتماد الوسائل السلمية كطرائق وحيدة لتسوية مسألة الراين ، وساعده في ذلك ممثل بلجيكا زيلاند الذي عكس موقف بلاده غير الراغبة في استعمال القوة ضد ألمانيا . وفضلاً عن ذلك ، فقد بينت المباحثات مدى الأمل الذي كان يحدو آيدن ، بإعادة اللحمة بين الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو من خلال المفاوضات ، اعتقاداً منه بأنه السبيل الوحيد لصيانة السلام في أوربا . ولذلك ، اقترح آيدن بأن إطار القاعدة التمهيدية للمفاوضات مع ألمانيا ، يجب أن يتضمن على الأقل خمسة عناصر هي(١٥٩):

١. شجب إقدام ألمانيا على تغير الأوضاع القائمة في منطقة الراين منزوعة السلاح، وخرقها الاتفاقات الدولية بشكل عام، واتفاقات لوكارنو بشكل خاص.
٢. تحديد عدد القوات الألمانية في منطقة الراين ، وأن تبقى هذه القوات في النقاط التي يتم الاتفاق عليها مع ألمانيا .
٣. الضغط على الحكومة الألمانية من أجل انتهاج سياسة تتلاءم مع سياسة الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو .

٤. أن تقوم الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو بتسجيل ملاحظاتها بشأن المقترحات الواردة في المذكرة الألمانية .

٥. يجب الحصول على ضمانات جديدة من ألمانيا من شانها الحيلولة دون انبعاث الخطر الألماني من جديد وتهديده للسلام والأمن الدوليين.

ونتيجة لموقف الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو غير المشجع لفرنسا على اللجوء لاستخدام القوة ضد ألمانيا ، فقد قبلت الحكومة الفرنسية برفع مسألة الراين إلى عصبة الأمم لاتخاذ موقف جماعي حيال قرار هتلر بتسليح منطقة الراين . لكن مجلس عصبة الأمم الذي اجتمع في لندن اكتفى باتخاذ قرار شجب فيه خرق ألمانيا لتعهداتها الدولية ، دون أن يتبع هذا القرار بإجراءات رادعة تحول دون استمرار ألمانيا في خرق تعهداتها الدولية(١٦٠).

وفي غضون ذلك ، لعب الوضع الدولي دوراً أساسياً في تهيئة الظروف المناسبة لهتلر فيما يتعلق بسياسته الخارجية ، فقد برزت في تلك الإثناء مشكلة جديدة ، صرفت اهتمام الأوساط السياسية في أوربا إليها ، وهي قيام الحرب الأهلية الاسبانية في ١٧ تموز ١٩٣٦(١٦١).

الخاتمة :

لقد كان من نتائج سياسة عدم التدخل التي اتبعتها الحكومة البريطانية حيال ألمانيا في المدة ما بين الحربين العالميتين ، لاسيما حيال احتلال منطقة الراين ، أن شجعت ألمانيا النازية على تنفيذ مخططاتها التوسعية في أوربا . فكان لاستمرار الاحتلال الألماني لمنطقة الراين نتائج مهمة جاءت لصالح ألمانيا ، فقد نجح هتلر – على الأقل – في إيقاف أية جهود تبذل من جانب الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو في تشكيل قوة عسكرية ضد ألمانيا. فمن جهة ، اتبعت بلجيكا منذ تلك اللحظة سياسة الحياد من النزاعات الدولية ، مما شكل نكسة لسياسة دول أوربا الغربية . فضلاً عن ذلك ، كانت منطقة الراين هي الفرصة الأخيرة التي تستطيع من خلالها كل من بريطانيا وفرنسا الوقوف بوجه مخططات هتلر على صعيد سياسته الخارجية . كذلك فقد تغير ميزان القوى لصالح ألمانيا بعد إعادة احتلال منطقة الراين ، لأن هتلر من خلال ذلك الاحتلال تمكن من حماية الحدود الشرقية لألمانيا باتفاقه مع بولندا ، ووفر له الراين حماية لألمانيا من جهة الغرب ببناء خطوط دفاعية فيها.

Abstract

This research interests in the attitude of Britain towards the German occupation of Rhineland in 1936.The research deals with the strategic importance of the Rhineland after end of the first world war and discovers the factors that made Hitler to decide rearmament of the German troops in 1935.Hitler from now on has a satisfactory that he would have to reoccupy Rhineland in March 1936.This research focused upon the British attitude towards the Hitler's last step and its consequences .

هوامش البحث

(1)- Adamthwaite, Anthony, France and coming of the Second World War 1936-1939, London, Frank Cass and Co. Ltd. 1977. P. 17.

(٢)- بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نور الدين حاطوم ، لبنان دار الفكر الحديث ، ١٩٦٥، ص٩٩.

(٣)- جرانت، أ. ج. ، هارولد تمبرلي ، أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، الجزء الثاني ، ترجمة محمود علي أبو درة – لويس اسكندر، القاهرة، مطابع سجل العرب ، ١٩٦٩، ص٢٤٠

(٤)- منطقة الراين : منطقة مثيرة للجدل تاريخيا في أوربا الغربية ، تقع إلى الغرب من ألمانيا على طول ضفتي نهر الراين الأوسط . وهي تقع إلى الشرق من الحدود الألمانية مع فرنسا ولكسمبورج وبلجيكا وهولندا ، وتنفصل على شكل شريط من كالسروة جنوبا إلى الحدود السويسرية (إلى الغرب حيث يكون نهر الراين الحدود الألمانية- الفرنسية) ، وتمتد من نهر الراين على الحدود الشمالية للإدارات الفرنسية في موسيل وباس ورين إلى المقاطعات الألمانية من السارلاند وراينلاند وبلاتينات ، والى الشمال غرب ولاية بادن وفورتمبيرغ . كانت في العصور الرومانية القديمة منطقة عازلة بين الفرنسيين والجيرمان ، وشملت في وقت لاحق راينلاند إلى المملكة الفرنسية في Austrasia وتم تقسيمها بين دوقيات اللورين (لورين العليا ولورين السفلى) وسكسونيا وفرانكفورت وشوابيا . ولكن خلال أواخر العصور الوسطى الأوربية وأوائل العصر الأوربي الحديث أصبحت مقرا لإمارات عديدة . وفي القرن السادس عشر احتلت فرنسا منطقة اللورين مستغلة انشغال ألمانيا باضطرابات الإصلاح الديني . كذلك فقد تمكنت براندنبورج من تشكيل نواة للقوة البروسية في الراين سنة ١٦١٤ ، وتمكنت فرنسا من الحصول على موطئ قدم في الالزاس خلال حرب الثلاثين عام . كما عززت حروب لويس السادس عشر من الموقف الفرنسي على نهر الراين في الالزاس واللورين ، التي أصبحت تابعة لفرنسا نهائيا سنة ١٧٦٦ . وقد تمكن نابليون من نقل الحدود الفرنسية شرقا إلى نهر الراين والى اليمين من ضفة النهر وإنشاء اتحاد الراين . وبعد سقوط نابليون ومؤتمر فينا (١٨١٤-١٨١٥) تم تحديد حدود فرنسا على الراين إلى الالزاس ثانية ، وتأسست شمال الراين بلاتينات جديدة في بافاريا . وفي عام ١٨٢٤ تمكنت بروسيا من ضم الممتلكات المجاورة لها على الضفة اليمنى من نهر الراين لتشكل مقاطعة الراين . كما وضعت مناطق أخرى من الراين بعد حرب الأسابيع السبعة في عام ١٨٦٦ . وبعد الحرب البروسية - الفرنسية (١٨٧٠-١٨٧١) أصبحت الراين المنطقة الأكثر ازدهارا في ألمانيا ، وشهدت تطورا صناعيا كبيرا ، لاسيما في بروسيا الشمالية . انظر :

The New Encyclopedia Britannica, Edit. William Benton, U.S.A., 1976, Vol.

(٥)- جرانت، أ. ج. ، هارولد تمبرلي ، المصدر السابق ، ص٢٤٠.

(٦)- جورج كليمنصو(١٨٤١-١٩٢٠) : سياسي فرنسي ، انتخب عضواً في مجلس النواب الفرنسي في سنة ١٨٧١، وفي الوقت نفسه كان عضواً في مجلس بلدية باريس في الفترة ما بين ١٨٧١- ١٨٧٥، وفي ربيع سنة ١٩٠٦ أصبح وزيراً للداخلية ، وتولى رئاسة الوزراء في الفترة الممتدة ما بين ١٧ تشرين الثاني ١٩١٧ وحتى ١٨ كانون الثاني ١٩٢٠ ، ومثل فرنسا في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ . انظر:

Encyclopedia American, Vol. 7, PP. 83-84.

(7)- Adamthwaite, Anthony, Op. Cit., P. 17.

(٨)- بيير رونوفن ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة نور الدين حاطوم ، لبنان ، ١٩٦٧، ص ٤٩٥.

(٩)- المصدر نفسه ، ص٤٦٣ .

(١٠)- لمزيد من الاطلاع عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩ انظر: عبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، بيروت ، ١٩٨٣، ص .

(١١)- فشر. ه. أ. ل. ، تاريخ أوربا الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة أحد نجيب – وديع الضبع ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٧٩٢ ، ص٥٥٦.

(١٢)- رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥) ، الجزء الأول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٣، ص٩٩.

(13)- Adamthwaite, Anthony, Op. Cit., P. 18.

(١٤)-فشر . ه. أ. ل. ، المصدر السابق ، ص٥٥٧.

(١٥)- لمزيد من الاطلاع عن أسباب رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على ميثاق الضمان الذي وعدت به فرنسا انظر: بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص١٥٢-١٥٣.

(١٦)- المصدر نفسه ، ص١٥٢.

(١٧)- فشر. ه. أ. ل. ، المصدر السابق، ص٥٥٧.

(١٨)- احتوت معاهدة السلام مع ألمانيا التي سميت بمعاهدة الصلح على (٤٤٠) مادة مقسمة على خمسة عشر جزءً ، وما لا يقل عن عشرين ملحق . فقد فرضت المعاهدة على ألمانيا تجريدها من السلاح ، وأعطت الحلفاء حق فرض مبالغ كبيرة من التعويضات عليها ، واحتلال بعض أجزاء منها بهدف تحفيزها على الدفع . انظر:

Encyclopedia Britannica, vol. 22, PP. 999-104.

(١٩)- جمهورية فايمار(بالألمانية Weimare Republik) : هي الجمهورية التي نشأت في ألمانيا للمدة ١٩١٩-١٩٣٣ نتيجة الحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا الحرب . سميت الجمهورية الناشئة باسم مدينة فايمار الواقعة وسط ألمانيا والتي اجتمع بهام مثلوا الشعب الألماني سنة ١٩١٩ لصياغة الدستور الجديد للجمهورية ، والذي اتبعته الجمهورية حتى سنة ١٩٣٣ ، حين تمكن الزعيم النازي أدولف هتلر من أحكام سيطرته على مقاليد الحكم في برلين، بعد تولية منصب المستشارية ورئاسة الجمهورية . عد المؤرخون هذا الحدث نهاية جمهورية فايمار . للتفصيل انظر:

Passant, E. J., A short history of Germany 1815-1945, Cambridge University Press, London, 1959, PP. 158-189.

(20)- Ibid., P. 159.

(21)- Hildebrand, Klaus, The Foreign Policy of the Third Reich, Translated by A. Fotbergil, Great Britain, University of California Press, 1973, P. 12.

(٢٢)- أدولف هتلر (١٨٨٩-١٩٤٥) : مستشار ورئيس ألمانيا ومؤسس الرايخ الثالث (١٩٣٣-١٩٤٥) ، كانت سياسته في استرجاع الأراضي التي اقتطعت من ألمانيا سنة ١٩١٩ ، بهدف إعادة توحيد ألمانيا في دولة واحدة وتحويل بلاده إلى دولة قوية ، سبباً في اندلاع الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا وانتحاره في ٣٠ نيسان سنة ١٩٤٥. انظر:

Encyclopedia American, Vol. 14, P. 298.

(٢٣)- لمزيد من الاطلاع عن العوامل التي ساعدت هتلر على الوصول للسلطة سنة ١٩٣٣ انظر:

Hildebrand, Klaus , Op. Cit., PP. 12-24.

(٢٤)- حدد هتلر الخطوط الرئيسة لسياسة دولته على الصعيدين الداخلي والخارجي في كتابه كفاحي ، الذي كتبه أثناء مكوثه في السجن ، بعد فشل محاولته الأولى للاستيلاء على السلطة في سنة ١٩٢٤ ، انظر: أدولف هتلر، كفاحي، ترجمة لويس الحاج ، بيروت ، ١٩٦٠، ص٩ وما بعدها.

(٢٥)- المجال الحيوي: ويقصد بالمجال الحيوي تلك المنطقة أو المناطق الجغرافية التي تعد السيطرة المباشرة عليها أساساً لضمان البقاء الحياتي والثقافي والاقتصادي لدولة ما وتطورها . وأول من أشاد بالمجال الحيوي في العصر الحديث هو فردرك راتزل ، فقد قال ((ان كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله، وكل دولة

متينة التنظيم تحاول زيادة مجالها، سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة، أو لأنه يؤمّن لها سلامة أكثر)) . انظر : بيير رونوفن ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ص٣٩.

(26)- Hajo, Holborn, A history of Modern Germany 1840-1945, London, 1969, P. 762.

(٢٧)- جوزيف س. ناي لابن ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة أحمد أمين ومجدي كامل، ط١، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٢٦.

(٢٨)- المصدر نفسه، ص١٢٨.

(٢٩)- بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص٣٢٤.

(٣٠)- لمزيد من الاطلاع عن الأسباب التي دفعت بولندا إلى توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع ألمانيا . انظر: أسماء باسم السامرائي ، العلاقات الألمانية-البولندية ١٩١٩- ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٠١.

(٣١)- المصدر نفس، ص١٠١-١٠٢.

(٣٢)- فرقد عباس قاسم ، موقف بريطانيا من التوسع الألماني في أوربا ١٩٣٨-١٩٣٩ (النمسا وتشيكوسلوفاكيا) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٩، ص ١٧.

(33)- Browne, Harry, And the Rise of Nazism, London, Methuen Educational Ltd., 1970, P. 48.

(٣٤)- رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص٢٩١.

(35)- Browne, H., Op. Cit., P. 48.

(٣٦)- فرقد عباس ، المصدر السابق ، ص٢٠.

(٣٧)- نوري ألسمرائي، الخطوط العامة للسياسة البريطانية وأثرها في قيام الحرب العالمية الثانية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٣، ص١٠٧-١٠٨.

(٣٨)- المصدر نفسه، ص١٠٧.

(٣٩)- المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٤٠)- اتفاقات لوكارنو: في ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٢٥ وقّعت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وايطاليا ميثاق لوكارنو ، وقد نص هذا الميثاق على أن تبقى الحدود الألمانية-الفرنسية-البلجيكية كما جاء في مقررات معاهدة الصلح ، وتعهدت ألمانيا بأن تلجأ إلى التحكيم في حال أي خلاف ينشأ بينها وبين فرنسا وبلجيكا أو بولندا أو تشيكوسلوفاكيا. للتفصيل ينظر: Passant, E. J., Op. Cit., PP. 167-168.

(٤١)- بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ، ص٣٣٠.

(٤٢)- جوزيف س. ناي لابن، المصدر السابق ، ص١٢٨.

(٤٣)- بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص٣٢٩-٣٣٠.

(44)- Néré, J., Foreign Policy of France from 1914 to 1945, London, 1975, P. 185.

(٤٥)- نوري ألسمرائي ، المصدر السابق ، ص٣٣١-٣٣٢.

(46)- Hildebrand, Klaus, Op. Cit., P. 38.

(47)-Néré, J., Op. Cit., P. 158.

(٤٨)- في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٥ هاجمت ايطاليا الحبشة ، التي كانت غنية بمواردها الطبيعية وضعف قدراتها الحربية، وتعترض الطريق بين المستعمرتين الايطاليتين: ليبيا والصومال، والتي يمكن أن يبدأ منها تحقيق الأهداف الاستعمارية

الايطالية في أفريقيا. وقد أدانت عصبة الأمم ايطاليا على أساس أنها دولة معتدية، واتخذت قراراً بفرض العقوبات الاقتصادية عليها، فأيدت كل من بريطانيا وفرنسا هذا الإجراء . للتفصيل ينظر :

Thomson, Dived, Europe Since Napoleon, Penguin Box, Second education, London, 1983, PP.

(٤٩)- لمزيد من الاطلاع عن موقف ألمانيا من الحرب الايطالية- الحبشة سنة ١٩٣٥ انظر :

Hildebrand, Op. Cit., PP. 41-42.

(50)- Sir E. Phipps (Berlin) to Mr. Eden (Received March7 ، 10.17 p.m.) No.53 Telegraphic : by Telephone [C 1459/ 4/ 18] , Berlin , March 7 , 1936, Cited in: Documents of British Foreign Policy 1919-1939, W. N. Medilcott and Daking (eds.), Second Series, Vol. XVI, No. 33, First Published (London, 1977), P. 43, (Here after cited as B.D.F.P.)

(51)- Mr. Eden To Sir E. Phipps (Berlin) , No.301 [C 1480/ 4/ 18] Foreign Policy, March 7, 1936 . Enclosure In No. 42 . Translation of Germany Memorandum Of March 7, 1936, Cited in: D.B.F.P., Vol. XVI, No. 42, March 7, 1936, P. 52-54.

(52)- Ibid., P. 54.

(53)- Ibid.

(٥٤)- يبدو ان هتلر كان يشير ضمناً إلى التحالف ضد الاتحاد السوفيتي لحث دول أوربا الغربية على عقد حلف جوي مع ألمانيا ، لمنع خطر أي هجوم جوي مفاجئ يتهددها جميعاً ، وللحيلولة دون انتشار المد الشيوعي باتجاه أوربا الغربية . والواقع ان هتلر اتخذ من محاربة الشيوعية حجة لإعماله التوسعية ، وهذا ما أكده بنفسه حينما قال ((ان العداء للبلشفية هي الوسيلة التكتيكية التي تساعد ألمانيا وايطاليا في بلوغ أهدافهما)) . انظر:

فيلينس، سيبولز وميخائيل خارلاموف ، عشية الحرب العالمية الثانية، ترجمة فارس غصوب، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٥.

(٥٥)- مقاطعة ميمل : وتقع في غربي لتوانيا على ساحل بحر البلطيق . والمدينة ميناء بحري ومركز صناعي . وتشمل أنشطتها الاقتصادية صيد الأسماك ، صناعة الأغذية ، الشحن ، بناء السفن والمنسوجات . أنشأ الفرسان الألمان ميمل سنة ١٢٥٢م ، أثناء توسعهم باتجاه الشرق . ومن ثم حكمت ألمانيا البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ . أصبحت المدينة جزءاً من لتوانيا المستقلة سنة ١٩٢٣ . للتفصيل انظر :

Wikipedia, the free encyclopedia, Cited in: http://en.wikipedia.org./wiki/memel

(٥٦)- أنتوني أيدن (١٨٩٧-١٩٧٧): سياسي بريطاني ، انتخب لعضوية مجلس العموم سنة ١٩٢٣ ، وعين وزيراً بدون وزارة لشؤون عصبة الأمم سنة ١٩٣٥ ، عارض سياسة تشمبرلين Chamberlain التي اتسمت بالتساهل حيال مطالب هتلر سنة ١٩٣٨ ، وأصبح وزيراً للحرب سنة ١٩٤٠ في وزارة تشرشل ، ثم وزيراً للخارجية في الفترة الممتدة ما بين كانون الأول ١٩٤٠ – تموز ١٩٤٥ ، وفي ٦ نيسان ١٩٥٥ أصبح رئيساً للوزراء ، وفي ٩ كانون الثاني ١٩٥٧ ، استقال من منصبه لظروفه الصحية . انظر

Encyclopedia American, Vol. 9, P. 579.

(٥٧)- هيرمان غورينغ (١٨٩٣- ١٩٤٦) : نازي ألماني ، انخرط في الحرب العالمية الأولى في فرقة المشاة . أصبح طيار سنة ١٩١٥ . انضم لحزب العمال الاشتراكي الوطني سنة ١٩٢٢ واتخذ لنفسه قيادة الكتيبة الضاربة SA . تقلّد عدّة مناصب ومنها وزير الاقتصاد . أصبح القائد العام لسلاح الطيران سنة ١٩٣٥ . استسلم للقوات الأمريكية في ٨ أو ٩ نيسان ١٩٤٥ في النمسا ومثل أمام محكمة نورمبرغ التي حكمت عليه بالإعدام . أقدم على الانتحار بتجرّعه السم ومات قبل يوم واحد من تنفيذ حكم الإعدام فيه . انظر :

Wikipedia, the free encyclopedia, Cited in: http://en.wikipedia.org./wiki/Hermann

(58)- Sir E. Phipps (Berlin) to Mr. Eden (Received March 7 ، 10.17 p.m.) No. 53 Telegraphic : by Telephone [C 1459/ 4/ 18] , Berlin, March 7, 1936, Cited in: D.B.F.P., Vol. XVI, No. 33. P. 43.

(59)- Sir E. Phipps (Berlin) to Mr. Eden (Received March 7 ، 12.15 a.m.) No. 54 ,Telegraphic : by Telephone [C 1483/ 4/ 18] , Berlin, March 7, 1936, Cited in: D.B.F.P., Vol. XVI, No. 34. P. 44.

(60)- Sir E. Ovey (Brussels) to Mr. Eden (Received March 7 ، 12.45 p.m.) No. 14 [C 1484/ 4/ 18] , Brussels , March 7, 1936, Cited in: D.B.F.P., Vol. XVI, No. 36. P. 45.

(61)- Mr. Eden To Sir G. Clark (Paris) , No. 42 Telegraphic : by Telephone [C 1486/ 4/ 18] , Foreign Office, March 7, 1936, 2.50 p.m. , Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 37. PP. 45-46.

(62)- Ibid.

(63)- Sir G. Clark (Paris) to Mr. Eden (Received March 7 ، 8.40 P.m.) No. 108 ,Telegraphic : by Telephone [C 1490/ 4/ 18] , Paris, March 7, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 39, P. 47.

(٦٤)- كانت فرنسا متأهبة إلى درجة كبيرة حيال انبعاث الخطر الألماني من جديد ، فقد شيد الفرنسيون على طول الحدود الألمانية - الفرنسية خط ماجينو الدفاعي ، الذي "مثّل أعلى درجة من درجات التطور العلمي بلغتاها أوربا حتى ذلك الحين". وقد جعل هذا الخط الدفاعي المنيع من الصعوبة بمكان على الجيش الألماني، أن يقوم بحركات حربية خاطفة على طول جبهة ألمانيا الغربية . انظر : فشر. ه. أ. ل. ، المصدر السابق، ص٦٦٩.

(65)- Sir G. Clark (Paris) to Mr. Eden (Received March 7، 8.40 P.m.) No. 108 ,Telegraphic : by Telephone [C 1490/ 4/ 18] , Paris, March 7, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 39. P. 47.

(66)- Ibid., P. 48.

(67)- Sir E. Ovey (Brussels) to Mr. Eden (Received March 7 ، 10.30 p.m.) No. 15 Telegraphic [C 1495/ 4/ 18] , Brussels , March 7, 1936, 8.30 p.m. , Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 40. P. 49.

(٦٨)- نصت الفقرة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم ، على قطع جميع أشكال التعامل المالي والتجاري ، مع الدول التي تخرق ميثاق العصبة ، وهي خطوة تمهيدية لعمل عسكري حاسم تشترك فيه جميع الدول الأعضاء . انظر :
Encyclopedia Britannica, vol. 22, P. 1000.

(69)- Sir G. Clark (Paris) to Mr. Eden (Received March 7 ، 11 P.m.) No. 109 ,Telegraphic : by Telephone [C 1491/ 4/ 18] , Paris, March 7, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 41. PP. 49-50.

(70)- Reynolds, P. A., British Foreign Policy in the Inter-War Years, First Published, London, 1954, P. 106.

(٧١)- لمزيد من الاطلاع عن الخسائر بريطانيا في النفوس البشرية والمادية أبان الحرب العالمية الأولى انظر :
Peacok, H., A history Modern Britain 1815-1945, Third Edition, London, 1976, PP. 205-206.

(72)- Cornwell, R. D., World History in the Twentieth Century, Sixth impassion, London, 1974, P, 164.

(٧٣)- براين بوند ، الحرب والمجتمع في أوربا ١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي ، بغداد ، ١٩٨٨، ص١٥٣.

(74)- Reynolds, P. A., Op. Cit., P.

(٧٥)- غالباً ما يلقى باللوم على توازن القوى الأوربية في اندلاع الحروب ، لاسيما اندلاع الحرب العالمية الأولى . وعلى الرغم من ان ميزان القوى أحد المفاهيم كثيرة الاستعمال في السياسة الدولية ، إلا انه أكثرها إثارة للحيرة أيضاً ، لأنه شيء لا يوصف وغير مفهوم ، لاسيما في تبرير الأحداث السياسية ، وعلى هذا اختلف المفكرون السياسيون في تحديد وصف دقيق لهذا اللفظ . انظر : جوزيف س. ناي لاين ، المصدر السابق ، ص٨١-٨٢

(76)- Reynolds, P. A., Op. Cit., P.

(٧٧)- بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ص١٥٤.

(٧٨)- المصدر نفسه ، ص ١٥٤.

(٧٩)- لمزيد من الاطلاع عن أسباب قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧، ومراحلها ونتائجها . انظر: ليون ترو تسكي ، تاريخ الثورة الروسية ، **ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي ، الطبعة الثانية ، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.**

(80)- Mr. Eden to Sir E. Phipps (Berlin) No. 301 [C 1480/ 4/ 18] , Foreign Office , March 7, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No.42, PP. 50-51 .

(81)- Ibid.

(٨٢)- أسماء باسم ألسمرائي ، المصدر السابق ، ص١٠١.

(83)- Sir H. Kennard (Warsaw) to Mr. Eden (Received March 8, 5.5 P.m.) No. 12, Telegraphic [C 1503/ 4/ 18] , Warsaw, March 8, 1936, 2.15 p.m. , Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 45, P.57.

(84)- Sir G. Clark (Paris) to Mr. Eden (Received March 8 , 8.40 p.m.) No. 110 ,Telegraphic : [C 1501/ 4/ 18] , Paris, March 8, 1936, 6.51 p.m., Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 46. P. 57.

(85)- Sir E. Ovey (Brussels) to Mr. Eden (Received March 9 , 8.30 a.m.) No. 16 Telegraphic [C 15o7/ 4/ 18] , Brussels , March 8, 1936, 9.30 p.m. , Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 47. P. 58.

(٨٦)- ان كل من ألمانيا وبلجيكا وفرنسا تتعهد بتسوية كافة

Treaty of Mutual Guarantee between Germany, Belgium, France, Great Britain and Italy; October 16, 1925 (The Locarno Pact) ,Cited in : http://avalon.law.yale.edu/20th_century/locarno_001.asp

(87)- Memorandum by Mr. (Eden) on Germany and The Locarno Treaty [C 2361/ 4/ 18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 48. P. 59.

(88)- Ibid., PP. 59-60.

(89)- Ibid., P. 60.

(90)- Ibid.

(91)- Ibid., P. 61.

(92)- Ibid.

(93)- Ibid.

(94)- Ibid., PP. 61-62.

(95)- Ibid., P. 62.

(96)- Ibid.

(97)- Ibid.

(٩٨)- لقد أدت الغارات الجوية الألمانية على السواحل البريطانية إلى قتل أكثر من ١٥٠ ألف من السكان المدنيين، والى تدمير ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف منزل. انظر:

Peacok , H. , Op. Cit., P. 205.

(٩٩)- فشر ه . ا. ل.، المصدر السابق، ص٦٢٧.

(100)- Memorandum by Mr. (Eden) on Germany and The Locarno Treaty [C 2361/ 4/ 18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 48, PP. 62-63.

(١٠١)- كيل : تلفظ kil ، وهي مدينة بروسية هامة جدا ، كمرفأ على بحر البلطيق ، تجمع قناتها بين المدينة ومصب نهر آيلب الألماني الذي ينبع من بوهيميا في جبال العماليق Giants ، ويمر في ساكس في بروسيا ، ويصب في بحر الشمال بطول ١١٠٠ كم ، ولذلك فإن قناة كيل تجمع البلطيق ببحر الشمال . انظر : بيير رونوفن ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ص٢٢ ، ٣٤ .

(١٠٢)- أعطت معاهدة الصلح لبولندا بموجب المادة (٨٩) منفذاً إلى بحر البلطيق دعي بالممر البولندي Polish Corridor، الأمر الذي أدى إلى فصل بروسيا الشرقية عن ألمانيا، وأصبحت مدينة دانزك والأراضي المحيطة بها حرة تحت إشراف عصبة الأمم، على الرغم من أنها مدينة ألمانية يقطنها العديد من الألمان . انظر : أسماء باسم ألسمرائي ، المصدر السابق ، ص٤٣-٤٤.

(١٠٣)- جزيرة Heligoland : أرخبيل ألماني صغير في بحر الشمال . للتفصيل انظر:
Wikipedia, the free encyclopedia, Cited in: en.wikipedia.org/wiki/Heligoland

(104)- Memorandum by Mr. (Eden) on Germany and The Locarno Treaty [C 2361/ 4/ 18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 48, P.63 .

(١٠٥)- لقد استفادت ايطاليا من أقدام ألمانيا على احتلال منطقة الراين ، بدليل ان الحكومة الايطالية بدأت تطرح مسألة عدم سحب قواتها العسكرية من الحبشة . للتفصيل انظر:

Sir. E. Drummond (Rome) to Mr. Eden, (Received March 7 , 7.30 p.m.) No. 140 ,Telegraphic [J 2113/84/1] , Rome , March 7, 1936, 7 p.m., Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 38, PP. 46-47.

(106)- Memorandum by the Foreign Ministry (Eden) on Germany and Locarno Treaty to the Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., No. 48. P. 64.

(107)- Ibid.

(108)- Ibid.

(١٠٩)- كانت مسألة الاتحاد بين النمسا وألمانيا (ألمانيا الكبرى) عاملاً على إثارة التوتر في أوربا الوسطى منذ سنة ١٨٤٨ ، وذلك عندما انعقد مجلس فرانكفورت الذي حاول أن يوحد الألمان في دولة واحدة ، ولذلك عمل الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على الحيلولة دون تكوين اتحاد بين النمسا وألمانيا ، وذلك بموجب الفقرة (٨٠) من معاهدة الصلح . انظر: فرقد عباس، المصدر السابق، ص٢٧.

(110)- Memorandum by Mr. (Eden) on Germany and The Locarno Treaty [C 2361/ 4/ 18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 48, P.64.

(111)- Ibid., PP. 64-65.

(١١٢)- تنص الفقرة ٤ من اتفاقات لوكارنو على ما يأتي :

١. إذا ما ادعت أحد الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو ، بأن انتهاكاً للفقرة ٤٢ أو فقرة ٤٣ تم أو يتم الآن ، فإن من حق هذه الدول أن تنقل حقيقة هذا الانتهاك فوراً إلى مجلس عصبة الأمم .

٢. إذا اقتنع مجلس عصبة الأمم بحدوث هذا الانتهاك ، فإنه سيعلم الدول الأعضاء بحقيقة هذا الانتهاك دون تأخير والذين يتفقون جميعاً بأنه في مثل هذه الحالة ، فإن لكل منهم الحق في طلب المساعدة باستخدام القوة ضد من تم توجيه الشكوى ضده . انظر :

Treaty of Mutual Guarantee between Germany, Belgium, France, Great Britain and Italy; October 16, 1925 (The Locarno Pact) ,Cited in : http://avalon.law.yale.edu/20th_century/locarno_001.asp

(113)- Memorandum by Mr. (Eden) on Germany and The Locarno Treaty [C 2361/ 4/ 18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 48, P.65.

(114)- Ibid.

(115)- Ibid., PP. 65-66.

(116)- Ibid., P. 66.

(117)- Ibid.

(118)- Ibid.

(119)- Ibid., PP. 66-67.

(١٢٠)- ستانلي بلدوين (١٨٦٧-١٩٤٧) : سياسي بريطاني من المحافظين ، تولى عدة مناصب إدارية ، تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات كان أخرها سنة ١٩٣٥. انظر :

Wikipedia, the free encyclopedia, Cited in: http://en.wikipedia.org./wiki/ **Stanley- Baldwin**

(١٢١)- امبريالية : كلمة مشتقة بالأصل من إمبراطورية ، فقد رافقت الإمبراطوريات في العالم عبر التاريخ فتوحات، كان من شأنها التسلط على الشعوب واستعبادها واستغلالها لمصلحة الإمبراطورية . لذلك فقد أصبحت هذه الكلمة في مفهومها الحديث تعني التوسع الاستعماري . انظر : بيير رونوفن ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ص١٠٦.

(122)- Letter from Mr. Eden to Mr. Baldwin [C 2361/4/18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 50, PP. 68-69.

(123)- Sir G. Clark (Paris) to Mr. Eden (Received March 9 , 10 a.m.) No. 114 ,Telegraphic : by Telephone [C 1503/ 4/ 18] , Paris, March 9, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 51, P.70 .

(124)- Mr. Eden to Sir G. Clark (Paris) ,No.432 [C 1501/ 4/ 18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 49. P. 67-68

(125)- Sir E. Phipps (Berlin) to Mr. Eden (Received March 9, 10 a.m.) No.63 ,Telegraphic :by Telephone [C 1506/ 4/ 18] , Berlin, March 9, 1936, Cited in : D. B. F. P., Vol. XVI, No.52 ,p. 70.

(126)- Sir E. Phipps (Berlin) to Mr. Eden (Received March 9, 10.20 a.m.) ,No.64 ,Telegraphic :by Telephone [C 1511/ 4/ 18] , Berlin, March 9, 1936, Cited in: D. B. F. P., Vol. XVI, No.53 ,p. 71.

(١٢٧)- نايجل ليو : سكرتير سابق في وزارة الخارجية البريطانية ، عمل رئيساً لأحدى الشركات التجارية البريطانية في منطقة الراين ، انظر :

Letter from Mr. Nigle Law to Mr. Sargent [C 1643/4/18] , March 9,1936, Cited in: D.B.F.P., Vol. XVI, No. 55, P. 71.

(128)- Ibid.

(١٢٩)- توماس جونز: نائب وزير سابق في وزارة الخارجية البريطانية ، وسكرتير المجلس الاستشاري في بريطانيا، وسكرتير أمين سر المسافرين . انظر:

Letter from Mr. Thomas Jones C. H., to Mr. Eden, [C 1814/4/18] ,10 York buildings , London ,W.C.2 , March 9, 1936, Cited in: D. B. F. P., Vol. XVI, No. 56, P. 73.

(130)- Ibid.

(١٣١)- استغل هتلر مصادقة المجلس النيابي الفرنسي على المعاهدة الفرنسية-السوفيتية في ٢٧ شباط ١٩٣٦ ، لعقد اجتماع مع البروفيسور توينبي في برلين ، أعرب من خلاله عن أهداف السياسة الخارجية الألمانية . انظر:

Ibid., PP. 73-74.

(132)- Ibid.

(١٣٣)- في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى اشتدت المنافسة بين بريطانيا واليابان حول أسواق الشرق الأقصى، وكانت اليابان ماضية قدماً في زيادة قوتها البحرية مهما كلف الثمن ، فقد أصرت الحكومة اليابانية منذ سنة ١٩٣٤ على وجوب مساواة الأسطول البحري الياباني مع الأسطول البحري البريطاني . انظر: فرقد عباس، المصدر السابق، ص٢١.

(132)_ Letter from Mr. Thomas Jones C. H., to Mr. Eden, [C 1814/4/18] ,10 York buildings , London ,W.C.2 , March 9, 1936, Cited in: D. B. F. P., Vol. XVI, No. 56, P.76.

(١٣٥)- نوري السامرائي ، المصدر السابق ، ص١١٥.

(136)- Sir G. Clark (Paris) to the Foreign Office (Received March 10 , 4.50 p.m.) No.122 ,Telegraphic : by Telephone [C 1614/ 4/ 18] , Paris, March 10, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 61. PP. 80-81.

(137)- Sir G. Clark (Paris) to the Foreign Office (Received March 10 , 5.5 p.m.) No. 123 ,Telegraphic : by Telephone [C 1615/ 4/ 18] , Paris, March 10, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 62. PP. 81-82.

(١٣٨)- على الرغم من ان الحكومة الإيطالية رفضت الدخول في مباحثات مع ألمانيا بشأن منطقة الراين طالما ان القوات العسكرية الألمانية تحتل هذه المنطقة ، إلا أنها من جهة أخرى وافقت على حضور اجتماع الدول الموقعة على اتفاقات لوكارنو في باريس ، انظر:

Sir. E. Drummond (Rome) to Foreign Office , (Received March 10 , 9.30 p.m.) No. 142 ,Telegraphic [C 1595/4/18] , Rome , March 10, 1936, 4.15 a.m., Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 57, PP. 77-78.

(139)- Record of Conversation between Representatives of Locarno Powers (Great Britain, France, Belgium, and Italy), Held at The Quai d Orsay on Tuesday, March 10, 1936,at 10:30 a.m. ,[C 1673/4/18], Cited in: D.B.F.P., Vol. XVI, No. 63. PP. 82-83.

(140)- Ibid., P. 84.

(141)- Ibid.

(142)- Ibid., P. 83.

(١٤٣)- في ١٧ نيسان سنة ١٩٣٥ شجب مجلس عصبة الأمم قرار هتلر بإعادة تسليح الجيش الألماني ، ولكن دون أن يتبع هذا الشجب بإجراءات رادعة تحول دون استمرار ألمانيا في خرق هذه التعهدات . انظر:

Memorandum by Mr. (Eden) on Germany and The Locarno Treaty [C 2361/ 4/ 18] , Foreign Office, March 8, 1936, Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 48, P.63.

(144)-Record of Conversation between Representatives of Locarno Powers (Great Britain, France, Belgium, and Italy), Held at The Quai d Orsay on Tuesday, March 10, 1936,at 10:30 a.m. ,[C 1673/4/18], Cited in: D.B.F.P., Vol. XVI, No. 63, P. 84.

(145)- Ibid.

(146)- Ibid., PP. 84-85.

(147)- Ibid., P. 83.

(148)- Ibid., P. 86.

(149)- Ibid., P. 87.

(150)- Ibid., P. 88.

(151)- Ibid.

(152)- Ibid.

(153)- Ibid.

(154)- Ibid.

(155)- Ibid., PP. 88-89.

(156)- Ibid., PP. 85-86.

(157)- Ibid., P. 86.

(158)- Ibid., P. 89.

(159)-Mr. Eden to Sir E. Ovey (Brussels), No. 21 Telegraphic [C 1672/ 4/ 18] , Foreign Office, March 11, 1936, 10.15 p.m. , Cited in : D.B.F.P., Vol. XVI, No. 69. PP. 93-94.

(١٦٠)- رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩.

(١٦١)- لمزيد من الاطلاع عن أسباب وسير المعارك الأهلية الاسبانية سنة ١٩٣٦ انظر :

Carry, Reymond, Spain 1808-1939, First Edition, Oxford, University Press, London, PP. 564-694.

قائمة المصادر و المراجع

١- الوثائق:

1- Avalon project – Documents in Law, History and Diplomacy, cited in: http://avalon.law.yala.edu

2- Documents of British Foreign Policy 1919-1939, W. N. Medilcott and Daking (eds.), Second Series, Vol. XVI, First Published (London, 1977).

٣- الكتب العربية والمعربة :

١- أدولف هتلر، كفاحي، ترجمة لويس الحاج ، بيروت، ١٩٦٠.

٢- براين بوند ، الحرب والمجتمع في أوربا ١٨٧٠-١٩٧٠، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي ، بغداد ، ١٩٨٨.
٣- بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نور الدين حاطوم ، لبنان دار الفكر الحديث ، ١٩٦٥
٤- بيير رونوفن، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة نور الدين حاطوم ، لبنان ، ١٩٦٧
٥- جرانت، أ. ج. ، هارولد تمبرلي ، أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، الجزء الثاني ، ترجمة محمود علي أبو درة – لويس اسكندر، القاهرة، مطابع سجل العرب
٦- جوزيف س. ناي لابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد أمين ومجدي كامل،
٧- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥) ، الجزء الأول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٣ ط١،القاهرة، ١٩٩٧ .
٨- عبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، بيروت ، ١٩٨٣ .
٩- فشر. ه. أ. ل. ، تاريخ أوربا الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة أحد نجيب – وديع الضبع ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٧٩٢.
١٠- فيلينس، سيبولز وميخائيل خارلاموف ، عشية الحرب العالمية الثانية، ترجمة فارس غصوب، بيروت، ١٩٧٨ .
١١-ليون ترو تسكي ، تاريخ الثورة الروسية ، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي ، الطبعة الثانية ، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

٣- الكتب الأجنبية :

1- Adamthwaite, Anthony, France and coming of the Second World War 1936-1939,London, Frank Cass and Co. Ltd. 1977.
2 - Browne, Harry, And the Rise of Nazism, London, Methuen Educational Ltd., 1970,
Carry, Reymond, Spain 1808-1939, First Edition, Oxford, University Press, 3-
4- Cornwell, R. D., World History in the Twentieth Century, Sixth impassion, London, 1974.
5- Hajo, Holborn, A history of Modern Germany 1840-1945, London, 1969.
6- Hildebrand, Klaus, The Foreign Policy of the Third Reich, Translated by A. Fotbergil,Great Britain, University of California Press, 1973.
7- Néré, J., Foreign Policy of France from 1914 to 1945, London, 1975,
8- Passant, E. J., A short history of Germany 1815-1945, Cambridge University Press, London, 1959
9- Peacok, H., A history Modern Britain 1815-1945, Third Edition, London, 1976.
10-Reynolds, P. A., British Foreign Policy in the Inter-War Years, First Published,London,1954,
11-Thomson, Dived, Europe Since Napoleon, Penguin Box, Second education, London, 1983

٤- الاطاريح :

١- أسماء باسم السامرائي ، العلاقات الألمانية-البولندية ١٩١٩- ١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ .
٢- فرقد عباس قاسم ، موقف بريطانيا من التوسع الألماني في أوربا ١٩٣٨-١٩٣٩ (النمسا وتشيكوسلوفاكيا) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٩،

٥- الموسوعات :

The New Encyclopedia Britannica, Edit. William Benton, U.S.A., 1976,

Wikipedia, the free encyclopedia

٦- الدوريات :

نوري ألسمرائي، الخطوط العامة للسياسة البريطانية وأثرها في قيام الحرب العالمية الثانية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٣، ص١٠٧-١٠٨.